الحياة
في طي النسيان

لبنان نموذجاً لأزمة لجوء دولية

سبتمبر 2015

Euro-Med Monitor
FOR HUMAN RIGHTS
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

ملخص تنفيذي

تعاظمت كارثة اللاجئين التي يواجهها العالم في الآونة الأخيرة بشكل مهيب، حيث كشف تقرير الاتجاهات العالمية السنوي الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والذي حمل عنوان «عالم في حالة حرب» أن العام الماضي (2014) شهد أعلى نسبة من المهجرين قسرياً. ويقول المفوض السامي لحقوق الإنسان أنطونيو جوتيريس: «إننا نشهد تغييراً نمطياً وننزلق سريعاً إلى عصرٍ أصبح فيه حجم النزوح القسري العالمي لا يتماشى والاستجابة المطلوبة حالياً. لم يسبق أن دعت الحاجة إلى استجابة بهذا الحجم».

وركزت أغلب جلسات النقاش على الآثار الحالية لكارثة اللاجئين، فبحثت كيفية وضع حد لعمليات التهريب، وسعت لتحديد الدول التي يجب عليها استقبال اللاجئين، وعملت على خلق آلية للدول المستضيفة للتعامل الكفؤ مع تدفق اللاجئين، ودرست كمية المال المطلوبة من الدول المانحة.

> معدل ما يمكثه اللاجئ خارج موطنه يبلغ نحو عشر سنوات.

مع ذلك، فإن مشكلة اللجوء ستحتاج على المدى البعيد إلى ثمن أكبر لمعالجتها، فأعداد اللاجئين والمهجرين الذين بات لجوؤهم وهجرتهم القسرية واقعاً مزمناً في ازدياد مستمر. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن معدل ما يمكثه اللاجئ خارج موطنه يبلغ نحو عشر سنوات.

ويركز هذا التقرير على لبنان باعتبارها من أكثر الدول احتواءً للاجئين وأقدمها استضافةً للاجئين الفلسطينيين الذين تزيد فترة لجوئهم عن 60 عاماً. وكانت الجمهورية اللبنانية قد استضافت أكبر نسبة لاجئين قبيل نهاية عام 2014، حيث وصل معدل اللاجئين فيها إلى 232 لاجئ مقابل 1000 مواطن لبناني.

وتُفاقم الحرب الأهلية في سوريا كارثة اللاجئين الذين تستضيفهم لبنان وغيرها، حيث تسببت النزاعات في أكبر نزوح داخلي (7.6 مليون) وفي أكبر عدد مهاجرين (3.88 مليون حتى نهاية عام 2014) وفي حال استمر الحال على ما هو عليه حالياً، فإنه من المتوقع أن يكون النزاع السوري سبباً لأكبر حادثة هجرة جماعية يشهدها العالم منذ الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994[1] وسبباً في أسوأ كارثة مهاجرين منذ الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي أكده المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة «ديمتريس افراموبولوس». مع ذلك، فإن التركيز على قضية اللاجئين السوريين يجب ألا ينتقص من مأساة ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والذين يتعرضون لأقسى مشاهد التمييز العنصري، فهناك أشبه ما يكون بتغافل مطلق وصمت عن مناقشة قضية الخمسة ملايين فلسطيني الذين يعيشون أزمة طويلة الأمد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو يعيشون كلاجئين في دول أخرى، بمن فيهم 450,000 لاجئ في لبنان مسجلين لدى

الأونروا. لقد بات هذا التخزين للبشر والذي استمر لأكثر من ستين عاماً مهزلة أخلاقية تستوجب العمل الفوري لإنهائها.

يطالب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان المجتمع الدولي والدول المانحة بالتالي:

- تزويد الدول المستضيفة للاجئين بدعم أكبر وبشكل يلبي المعايير والاحتياجات المطلوبة.
- توزيع الأعباء في ظل توقعات متزايدة لإعادة توطين المهاجرين.
- إنهاء التعامل مع معادلة إغاثة اللاجئين من باب «التوسل».
- دمج برامج بناء القدرات والتنمية البشرية في خططها ونفقاتها منذ البداية.
- التخطيط لاحتواء كل المنتفعين في كافة مراحل التنفيذ بدلاً من احتوائهم تدريجياً.
- منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

مقدمة

احتلت أخبار اللاجئين والمهاجرين الكارثية مساحة واسعة من الإعلام منذ بداية العام 2015، فمن جهة هناك السوريون والبوروندیون الفارون إلى دول الجوار، ومن جهة أخرى هناك الإيرتريون والروهينجا من ماينمار يخاطرون بحياتهم للهجرة عبر البحر.

وتشكل مثل هذه القضايا جزءاً من تيارٍ واسع امتد لسنوات طويلة، حيث أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين حول العالم وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث تخطت الـ 59 مليون شخص، بمعدل نازح واحد لكل 122 شخص حول العالم. وإذا ما تم جمع هؤلاء اللاجئين في دولة واحدة، فإنها ستكون الدولة رقم 24 في قائمة الدول الأكثر تعداداً للسكان. وسجل عام 2014 أكبر ارتفاع لأعداد اللاجئين حول العالم (نحو أربعة أضعاف أعداد اللاجئين في عام 2013)[2].

وتمحورت معظم ردود الأفعال والنقاشات حول كيفية وضع حد لتجارة البشر، وأي الدول عليها تحمل العبء الأكبر من أعداد طالبي اللجوء، وكيفية تعامل الدول المستقبلة مع أزمة تدفق اللاجئين، وكم تحتاج الدول المانحة من المال لتقدم المساعدات لهم.

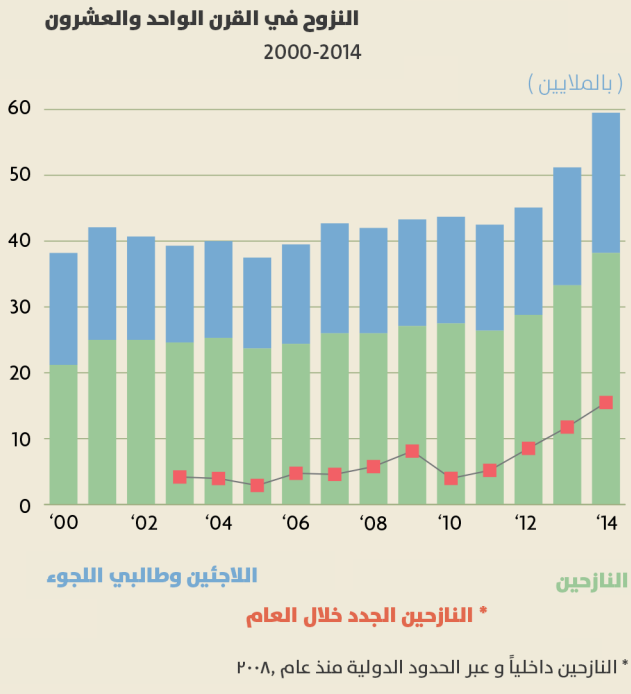

Source UNHCR:
Recreate Figure 1 from here: http://unhcr.org/556725e69.html#_ga=1.491006.1701690758.1339041864

وتبقى مشكلة الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمُهجّرين قسرياً الأزمة الأعمق في ظل تحول قضاياهم إلى معاناة طويلة الأمد دون وجود حلول فعلية.

وتُعرّف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأفراد عديمي الجنسية باللاجئين «المحميين»، فيما تصف اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين حالتهم بـ «التخزين»، وهو بقاؤهم كلاجئين لفترات طويلة دون إعطاء أهمية لحقوقهم. وبينما تتعدد التسميات يعيش نحو ثلثي اللاجئين حول العالم أزمة تمتد لخمسة أعوام على الأقل[3]. ويرتفع متوسط الفترة الزمنية التي يبقى فيها اللاجئون خارج بلدانهم إلى عشر سنوات على الأقل[4]. وترمي هذه السلسلة من التقارير إلى تفعيل تلك القضية، مما يتطلب تغيير سياسات التعامل معها على المستويين الدولي والمحلي، وبالرغم من بطء سير هذه العملية إلا أنه من الممكن تحقيقها خاصةً وأن المتضررين باتوا في أمسّ الحاجة إلى حلول فعلية.

ولدراسة العوامل المتعلقة بالقضية وفحص حلول ممكنة للتعامل معها، يركز هذا التقرير على لبنان كونها دولة مستضيفة لأقدم اللاجئين وأكثرهم عدداً (الفلسطينيون المهجرون منذ أكثر من 60 عاماً) بالإضافة إلى اللاجئين السوريين الذين يتجهون نحو حالة «التخزين»، والذين يتواجد أكبر تركيز لهم في لبنان. ووفقاً لكارولين جلاك، مسؤولة الإعلام الإقليمي للشرق الأوسط في المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية، فإن لبنان تحتوي على أكبر تركيز للاجئين السوريين بالنسبة لعدد السكان، حيث يصل عددهم إلى أكثر من مليون لاجئ، وهو ما يشكل نحو ربع سكان لبنان حالياً.

السياقات والمفاهيم التاريخية: اللاجئون والنازحون والمهاجرون

اللاجئون

لم يظهر تعريف اللاجئين بوضوح قبل الحرب العالمية الأولى وحدوث الاضطرابات التي شهدتها أوروبا في ذلك الوقت، حيث برزت الحاجة لتعريفهم قانونياً ووضع المعايير الدولية للتعامل معهم. وعرفت اتفاقية جنيف (1951) اللاجئين كأفراد يفرون من بلدان جنسياتهم، أو إقاماتهم -إذا ما كانوا بدون جنسية-، ويخشون العودة إليها لأسباب تتعلق بالخوف من الاضطهاد لخلفيات عرقية أو اجتماعية أو سياسية. وتم تأسيس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نفس العام لمساعدة وحماية حقوق اللاجئين.

مع ذلك، فإن بعض اللاجئين -أغلبهم فلسطينيون- لا يستطيعون الاستفادة من حماية المفوضية السامية. وبالرغم من كون الفلسطينيين أقدم وأكبر مجموعة من اللاجئين في العالم، فإنهم المجموعة الوحيدة التي يتم حرمانها من جنسيتها ومنعها من العودة إلى حالتها السابقة، حيث يبقون مسجلين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).] ملاحظة: لا تقوم الأونروا بتقديم خدماتها لجميع الفلسطينيين، بل لأولئك الذين نزحوا من ديارهم عام

1948 أو لأحفادهم ممن يعيشون في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو الأردن أو سوريا أو لبنان. أما الفلسطينيون الذين يقيمون في مناطق أخرى ولا يحملون جنسية (ويقدر عددهم بنحو 50,000 في مصر و12,000 في العراق) فتقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتغطية جزء بسيط منهم.

*يعيش أكثر من 300,000 لاجىء فلسطيني في لبنان حالياً، يتواجد أكثر من نصفهم في مخيمات مكتظة بالسكان

وبينما يقع على عاتق المفوضية السامية مسؤولية دعم وحماية الأفراد الذين يقعون تحت مسؤوليتها، تقوم الأونروا بالإغاثة والتشغيل بشكل رئيسي، ولا تقدم الحماية المادّية للاجئين، بمعنى أنها غير مسؤولة عن أمن اللاجئين الذين يقعون تحت حمايتها، ولا عن توفير موطن بديل لهم. وكان تم تأسيس لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين لتقدم الحماية للنازحين الفلسطينيين والضغط من أجل التوصل لحل عادل لقضيتهم، لكنها كانت غير فعالة وتوقفت عن العمل في فترة الخمسينيات.

حتى نهاية عام 2014، كان هناك نحو 5.1 مليون فلسطيني يقعون تحت مسؤولية الأونروا فيما كان يوجد نحو 13 مليون لاجىء ممن يقعون تحت مسؤولية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو العدد الأعلى منذ عام 1996[5].

وبشكل عام، هناك جزء من اللاجئين ممن ينمو عددهم بشكل سريع حول العالم، حيث تطلق عليهم المفوضية السامية لقب اللاجئين «طويلي الأجل» (يطلق هذا اللقب على أي مجموعة تتكون من نحو 25,000 فرد هُجّروا من مواطنهم الأصلية وبقوا يعيشون كلاجئين لأكثر من خمس

سنوات)، أما اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين فتصف حالتهم بـ «التخزين» (وهي بقاء مجموعة مكونة من نحو 10,000 فرد مهجرين عن مواطنهم الأصلية لأكثر من خمس سنوات وحرمانهم من حقوقهم كاملة)، ويشكل الفلسطينيون النسبة الأكبر من هذه المجموعات، حيث تقدر أعداد الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون كلاجئين حول العالم منذ 60 عاماً بنحو 2.1 مليون فرد (هناك أكثر من 3 مليون لاجئ فلسطيني آخرين اكتسبوا جنسيات الدول التي لجؤوا إليها)، يليهم التبتيين في نيبال (50 عاماً)، ثم الإرتريين في السودان وإثيوبيا (40 عاماً)، ثم الفلبينيين في ماليزيا (35 عاماً). وقدَرت اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين أعداد اللاجئين طويلي الأجل حول العالم بنحو 8.8 مليون فرد[6]، حيث تزداد هذه الأعداد بشكل مستمر.

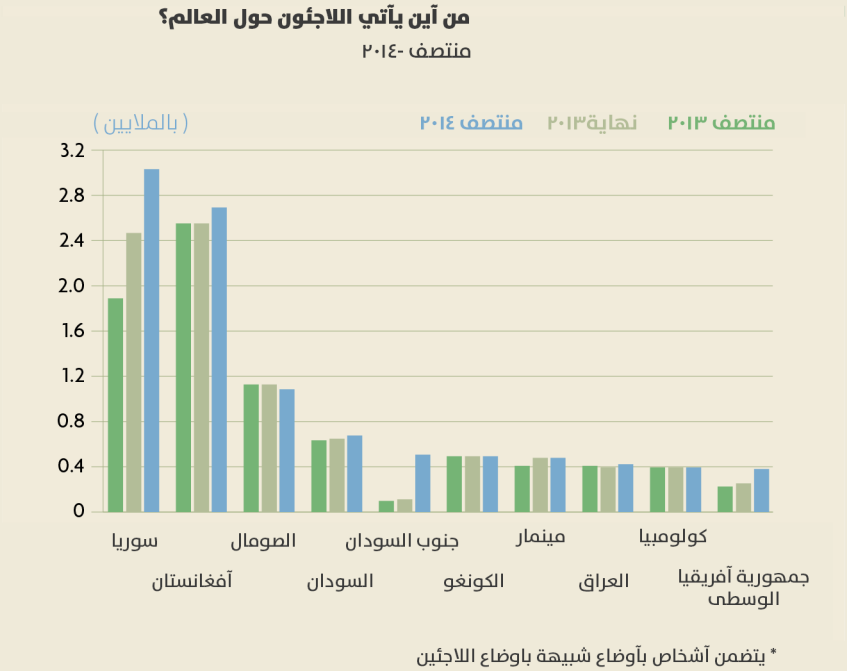

* يتضمن أشخاص بأوضاع شبيهة باوضاع اللاجئين

النازحون

بالرغم من أن النازحين يبحثون أيضاً عن مأوى آمن، إلا أنهم -بعكس المهاجرين- يفرون إلى أماكن داخل حدود بلدانهم الأصلية. لذلك، فإنه لا يزال هناك خلاف على مسألة ما إذا كان يجب منح النازحين نفس الحقوق والرعاية التي تُقدم للاجئين أم لا. في نهاية عام 2014، كان هناك أكثر من 38 مليون نازح حول العالم، من ضمنهم 11 مليون نزحوا خلال العام الماضي فقط بمعدل 30,000 نازح يومياً[7].

المهاجرون قسرياً

هناك فئتان أساسيتان من النازحين الذين عادةً ما يتم استثناؤهم من تعريف اللاجئين أو حتى النازحين،

وهم الأشخاص الذين يقوم المهربون بالاتجار بهم، أو أولئك الذين يضطرون لترك منازلهم نتيجة للكوارث البيئية والطبيعية أو المشاريع التطويرية كإنشاء الطرق والسدود وإزالة الغابات. ويشمل مصطلح «المهجرين قسراً» أولئك الأفراد بالإضافة إلى اللاجئين والنازحين.

المهاجرون لأسباب اقتصادية

يُعرف المهاجرون لأسباب اقتصادية على أنهم أشخاص ينتقلون من مكان لآخر للبحث عن عمل أو حياة أفضل. ويُقدر البنك الدولي أن نحو 3 ٪ من سكان العالم (ما يعادل 250 مليون نسمة) يعتبرون مهاجرين لأسباب اقتصادية.

ويقدر ديليب راثا، رئيس الشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، أن نحو تسعة من كل عشرة أشخاص ينتقلون للعيش في دول أخرى يفعلون ذلك للبحث عن عمل. حيث يؤكد بأنهم لا يبحثون بالضرورة عن وظيفة مثالية، ولكن عن أي وسيلة تمكنهم من العيش ودعم عائلاتهم، ويقول: «الأشخاص يحتاجون للتنقل من مكان لآخر، ويجب علينا أن نكون سعداء بذلك. قام المهاجرون العام الماضي بإرسال نحو 436 مليار دولار كتحويلات لدعم عائلاتهم التي تركوها في مواطنهم الأصلية، فيما تم تقديم 135 مليار دولار فقط كمعونات. من يقوم حقاً بإنقاذ هذه العائلات هم الأشخاص الفقراء وليس المجتمع الدولي».

وتضيف كاثلين نيولاند، المؤسس المشارك لمعهد سياسات الهجرة: «يوماً بعد يوم تزداد صعوبة التفريق بين اللاجئين وغير اللاجئين من جميع الأنواع، حيث يهاجر العديد من غير اللاجئين لأسباب خارجة عن إرادتهم كالفقر المدقع، والذي يعتبر قضية إنسانية تماماً كالعنف أثناء الحروب». وبينما يركز هذا التقرير على اللاجئين خاصة بسبب أعدادهم الكبيرة، فإن جميع المخاوف تنطبق أيضاً على أولئك الذين ينفصلون عن مواطنهم أو يعتقدون بأن لا خيار أمامهم غير الفرار.

تحت عدسة الإعلام: لاجئو القوارب

يبقى اهتمام الإعلام وصناع القرار بالقضايا متقلباً وفق مدى فرض تلك القضايا نفسها على الساحة، حيث يقل الاهتمام بها تدريجياً مع مرور الوقت. وخلال الأشهر القليلة الماضية، كانت قضايا اللاجئين الفارين من مناطق النزاع واللاجئين لأسباب اقتصادية محور اهتمام الإعلام حين لقي المئات منهم حتفهم في البحر أثناء محاولتهم تحقيق حلمهم في الحصول على حياة أفضل عن طريق الهجرة إلى أوروبا.

«أحمد سمير عصفور» (23 عاماً) من قطاع غزة، يعتبر واحداً من الأمثلة العديدة على تلك الكوارث. لقي أحمد حتفه خلال محاولته اللجوء إلى أحد قوارب الهجرة عبر البحر عام 2014. ووفقاً لوالده «سمير عصفور»، قام ابنه واثنان من أبناء عمه بالسفر إلى مصر عندما سُمح لهم بالدخول لتلقي العلاج الطبي.

Ahmad Asfour's photo

سمع أبناء عم أحمد عن قارب متجه لإيطاليا، ولم يستطع أحمد مقاومة فكرة الفرار إلى أوروبا للحصول على حياة أفضل وتلقي العلاج المناسب لمرض السكري الذي كان يعاني منه. كانت تكلفة الراكب الواحد على متن ذلك القارب 2200 دولار، حيث كان بحوزة أحمد 1500 دولار فقط كان قد أحضرهم للعلاج، فاستدان باقي المبلغ من أقارب له في مصر وقرر الذهاب على متن القارب.

يقول «سمير عصفور» ، «أخبرني أحمد أنه يود الذهاب إلى إيطاليا على متن ذلك القارب، فرفضت رفضاً قاطعاً لما في تلك الرحلات من خطورة. ألححت عليه مراراً وحاولت إقناعه بعدم الذهاب، لكنه دائماً ما كان يقول لي بأنه يموت هنا بالفعل. كان يائساً فعلاً وأصرَ على أن يحاول لمرة أخيرة».

ومن بين نحو 450-400 مهاجراً دفعوا مبالغ ما بين 4000-2000 دولار للهجرة على متن ذلك القارب الذي غرق في العاشر من سبتمبر/أيلول 2014، نجا 11 شخصاً فقط، كان من بينهم 8 فلسطينيين، ومصري، وفتاة (19 عاماً) وطفلة سوريتين، فيما غرق البقية بعد أن قام المهربون (إما المهربين الذين قاموا بالتعامل معهم أو مجموعة أخرى اختلفوا معها) بضرب قاربهم عدة مرات حتى غرق. وقام المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بإجراء أول تحقيق في هذه الحادثة ومتابعة قضية لاجئي القوارب منذ ذلك الوقت. وكشفت وكالة مراقبة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي (فرونتكس)، أن عدد محاولات عبور الحدود غير الشرعية الناجحة أو غير الناجحة وصلت إلى 280,000 محاولة خلال عام 2014 فقط، وهو الرقم الأعلى خلال الأعوام الماضية. وكان غالبية المهاجرين من الذكور، وشكلت نسبة النساء منهم نحو 11٪ فيما بلغت نسبة الأطفال نحو 15%. وشكّل السوريون الفارون من الصراع النسبة الأكبر بعدد وصل إلى 67,000 فرد[8].

ونُفِّذت معظم محاولات الهجرة غير الشرعية في وسط البحر المتوسط، حيث كانت نقطة الانطلاق تتم غالباً من موانىء ليبيا، فيما كانت إيطاليا أكثر الدول استقبالاً للمهاجرين كمحطة أولية. (كانت ليبيا تعتبر دولة تستقبل المهاجرين، خاصةً أولئك القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لكنها أصبحت دولة مرسلة للمهاجرين بعد اندلاع الحرب الأهلية وزيادة العصابات وقلة الأمن والأمان، حيث يتجه الأشخاص الذين يبحثون عن عمل وحياة آمنة إلى البحر للفرار). ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فإن أكثر من 3,200 شخص لقوا حتفهم أثناء محاولتهم عبور البحر المتوسط خلال عام 2014.[9]

وازدادت وتيرة هذه الكوارث في ظل استمرار النزاعات في العديد من الدول كسوريا وإريتريا، ورفض العديد من الحكومات الأوروبية المساهمة في تمويل عملية «بحرنا» التي قادتها إيطاليا لإنقاذ المهاجرين. وتم إنهاء العملية لتستبدل بأخرى تحت مسمى «تريتون» الأوروبية في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2014، لكن تلك الأخيرة تنفذ عملياتها على نطاق جغرافي محدود بالمقارنة مع عملية «بحرنا»، كما أنها لا تقوم بعمليات بحث مستمرة عن قوارب تواجه خطر الغرق، حيث أن الميزانية المرصودة لها أقل، وهدفها أمني أكثر من كونه إنساني بالدرجة الأولى.

وحتى تاريخ هذا التقرير، فإن عام 2015 تفوق على العام الذي سبقه في أعداد المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر، حيث غرق في شهر فبراير/شباط أكثر من 300 مهاجر عندما غرقت قواربهم في البحر المتوسط، تلاه شهر أبريل/نيسان الذي غرقت فيه على الأقل خمسة قوارب كانت تحمل نحو 2,000 مهاجر، حيث غرق منهم نحول 1,200 فرد. ووصلت حصيلة الغرقى خلال شهر مايو/أيار من هذا العام إلى أكثر من 1,829 حيث يعتبر هذا العدد أعلى بعشرين مرة من نظيره خلال نفس الشهر من العام الماضي، حسب ما أفاد به معهد سياسات الهجرة خلال اجتماع لمجلس الشؤون العالمية في واشنطن العاصمة.

ودفعت تلك الأخبار الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل مهمة بحرية لوقف العصابات التي تقوم بتهريب البشر من ليبيا. وبالرغم من ذلك، فقد نجح أكثر من 190.000 مهاجر في الوصول إلى الشواطىء الأوروبية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2015 (ما يعادل زيادة تقدر بنحو 83 ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2014). ولا يزال هناك جدال حاد حول نظام الحصص لتوزيع المهاجرين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

لبنان: نقطة البدء بموضوع اللاجئين

ساهم موقع الجمهورية اللبنانية على الحدود مع كل من سوريا من الشمال والشرق، ومجاورتها جنوباً للأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى كونها ملتقى حوض البحر المتوسط وقلب الجزيرة العربية في تشكيل تاريخها الثري والمثير للنزاع أيضاً. إلى جانب ذلك، فهي تستضيف مزيجاً من الأديان المختلفة وتعتبر جاذباً للاجئين الفارين من الصراعات في الدول المجاورة. واستضافت لبنان أعلى نسبة من اللاجئين حتى نهاية عام 2014، حيث وصل معدل اللاجئين فيها إلى نحو 232 لاجىء لكل 1,000 ساكن[01].

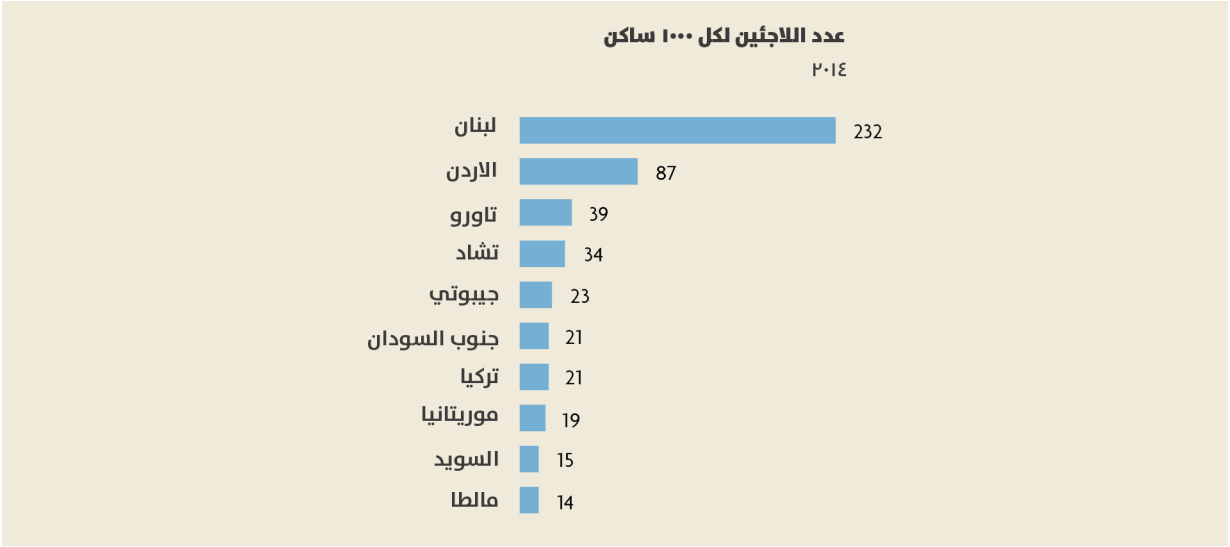

وعبر عام 1948 ما يقدر بـ 130–100 ألف لاجئ فلسطيني الحدود عندما أعلن عن قيام دولة إسرائيل بقرار من الأمم المتحدة، وتزايد العدد بعد ذلك ليصل إلى 300,000 لاجىء داخل البلاد، وما يقدر بـ 166,000 آخرين مسجلين هناك ولكنهم يعيشون بالخارج. (تختلف التقادير؛ فليس كل الفلسطينيين في لبنان مُسجّلين في الأونروا، كما أنه لا يتم إبقاء سجلات بمعلوماتهم). من جانب آخر، انضم إلى هذه الأعداد ما يقدر بـ 1.5 مليون مواطن سوري منذ اندلاع الصراع في سوريا عام 2011.

وحذر صندوق النقد الدولي في مايو/أيار من العام 2015 من خطر تضاؤل مرونة الاقتصاد اللبناني في ظل التزايد المستمر للاجئين وتفاقم أزمة الحكومة[11] (تبقى لبنان بدون رئيس منذ تاريخ 25 مايو/أيار 2014 على الرغم من عقد 23 جلسة برلمان لانتخاب رئيس حيث فشلت جميعها في بلوغ النصاب القانوني).

Fig. 6
from http://unhcr.org/556725e69.html#_ga=1.4910067.1701690758.1339041864, showing Lebanon as having highest concentration of refugees per 1,000 inhabitants. Source: UNHCR, 2014

وقال وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني «رشدي درباس» أن تدفق اللاجئين السوريين يعتبر الأزمة «الأخطر» التي شهدتها بلاده في السنوات الأخيرة، حيث أكد على أن «لبنان هشة ولم تعد تحتمل أعباء استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين» وأضاف درباس «نحن لسنا مستودعاً لمشردي الحرب»[21].

ويبقى التأثير البيئي للزيادة الكبيرة والمفاجئة للسكان واحداً من العديد من نتائج الوضع في لبنان. وقال المدير العام للموارد المائية والكهربائية في وزارة الطاقة والمياه «فادي جورج قمير» للغارديان[31] إنه و «بسبب الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين، أصبحت المياه الجوفية سلبية، في حين أنه كان من المفترض أن تصبح سلبية بحلول العام 2030» وأضاف «لقد عملنا على تنظيم إدارة طلب المياه لما يقارب الـ 4.5 مليون نسمة ولا نستطيع أن نتعامل مع 1.5 إلى 2 مليون نسمة آخرين».

ويقول «إبراهيم كنعان» أن أكثر من حوالي نصف الذين يعيشون حالياً في لبنان ليسوا لبنانيين، وأضاف لديلي ستار أن «عدد السكان اللبنانيين الذين يعيشون في لبنان لا يتجاوز الـ4 ملايين، وهناك نحو 1.25 مليون نسمة مسجلين كلاجئين وأكثر من 500,000 سوري إما أنهم غير مسجلين أو أنهم عمال. وكان هناك أكثر من 400,000 لاجىء فلسطيني متواجدون قبل هذا التدفق الكبير للاجئين. وقال كنعان «إن هذا بحد ذاته لا يكوّن توازن ديموغرافي ويعتبر عامل لعدم الاستقرار، كما أنه -إلى جانب العبء على البنية التحتية للدولة- يشجع على زيادة هجرة اللبنانيين.

وسواء صحّت أحد هذه الادعاءات أم لا، فإنه من المؤكد أن البنية التحتية اللبنانية كانت هشة حتى قبل التدفق الكبير للاجئين. وأقر خبراء الماء أنه لا يمكن لدولة في حجم لبنان أن تتأقلم بسهولة مع تدفق كبير للاجئين، فإهمال الطبقة السياسية للبنية التحتية الهشة تركها في حالة لا تستطيع فيها مواجهة الأزمة.

» البنية التحتية اللبنانية كانت هشة حتى قبل التدفق الكبير للاجئين «

وبالمثل فإن كهرباء المحطة التابعة للدولة تكاد لا تكون كافية لتغطية ثلثي الاحتياجات اليومية، إلى جانب ذلك، فإن تكلفة إنتاج الكهرباء في لبنان هي الأعلى في العالم[41]. كما أن نظام العناية الصحية يعتبر هشاً وغير مستقر. وانخفضت القدرة المالية والمؤسساتية للقطاع العام لتقديم الرعاية الصحية بنسبة 45 % بين عامي 2005 و2011.[51]

وفي تقريرٍ صدر في العام 2013؛ حذَّر البنك الدولي من تأثير الفقر على ما يقارب 170,000 مواطن لبناني في الأشهر القليلة القادمة ليزيد بذلك عدد المواطنين الذين يعيشون حالياً تحت خط الفقر عن المليون شخص (يأتي هذا نتيجةً لانخفاض الأجور المدفوعة للاجئين[61]).

لكن هناك دوماً جانب آخر للقصة؛ لجنة الإنقاذ الدولية قامت بتقييم برنامج المساعدات المالية الذي نُفِّذ في شتاء العام الماضي في لبنان وكانت نتيجة التقييم بأن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يزيد بمقدار 2.13 دولار مع كل دولار أمريكي واحد يُنفَق على كل أسرة، مما يبين أن المساعدات المقدَّمة للاجئين يمكن أن يكون لها تأثير مضاعف على اقتصاد البلد المُضيف[71].

الفلسطينيون اللاجئون في لبنان: المنسيون

من الصعب إحصاء أعداد الفلسطينيين اللاجئين في لبنان إحصاءً دقيقاً وتحديد زمن لجوئهم إلى لبنان، وتشير التقديرات إن ما بين 130-100 ألف لاجئ فلسطيني فرّوا إلى لبنان ما بين عامي 1949-1948 قُبيل إعلان قيام إسرائيل والاعتراف بها كدولة طرف في الأمم المتحدة، وشكّل هؤلاء -في حينه- حوالي 13.8 ٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العالم[81].

وتشمل سجلات الأونروا اليوم 455,000 فلسطيني مسجلين كلاجئين في لبنان، ولا يشمل هذا الرقم الفلسطينيين من غير أصحاب الوثائق التعريفية الرسمية والذين لجؤووا لاحقاً إلى لبنان، ومن بين هؤلاء الفلسطينيين أولئك الذي جاءوا إلى لبنان عقب اندلاع الحرب الأهلية الأردنية عام 1970 والتي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية للخروج من الأردن والتمركز في لبنان، وعليه، فإن المؤكد أن أعداد الفلسطينيين في لبنان أكثر من أولئك المسجلين لدى الأنروا، وتقدَّر أعداد هؤلاء الذين لم تسجلهم الأنروا ب 30 ألف لاجئ فلسطيني[91]. وبشكل عام، فإن الفلسطينيين يشكلون ما نسبته 10 ٪ من سكان الجمهورية اللبنانية.

الفلسطينيون في لبنان: حقائق وأرقام

عدد السكان: 280,000

عدد المخيمات الرسمية: 12

عدد تجمعات اللاجئين: 58

نسبة اللاجئين القاطنين في مخيمات: 62 ٪

عدد اللاجئين المقتاتين على أقل من 6 $ يومياً: 66.4 ٪

نسبة اللاجئين العاطلين عن العمل: 56 ٪

نسبة اللاجئين العاملين بوظائف متدنية الحرفية: 46 ٪

نسبة اللاجئين ممن لم يلتحقوا بالمدرسة مطلقاً: 10 ٪

نسبة الأسر المفتقرة لمساحة عيش كافية: 55 ٪

نسبة الأسر التي فيها حالة مرض مزمن واحدة على الأقل: 72 ٪

فيما تقول بعض الإحصائيات إن نحو 300,000 فلسطيني فقط يعيشون في لبنان اليوم، وتشكل فئتا الشباب (26-12 عام) والنساء نحو 60 ٪ منهم، والسبب في ذلك يعزى إلى أن «أولئك الذين وجدوا فرصة للدراسة أو العمل في خارج لبنان قاموا بمغادرته».

وبغض النظر عن الإحصائيات المستخدمة فإنه لا اختلاف على أن 80 ٪ ممن كانوا يسكنون فلسطين التاريخية اضطروا للفرار من قراهم ومدنهم، حيث لجأ ثلثهم إلى الضفة الغربية وثلثٌ آخر إلى قطاع غزة، وتوزع الثلث الأخير ما بين سوريا ولبنان والأردن ودول أبعد من ذلك. ويضاف إلى هذه الأعداد نحو 300,000 فلسطيني فرّوا من قطاع غزة والضفة الغربية عقب الهجوم الإسرائيلي عام 1967، حيث فرت الغالبية العظمى من هؤلاء إلى الأردن.ولا شك في أن الملجأ الذي انتهى إليه الفلسطينيون كان له أثر بالغ على وضعهم ووضع أجيالهم اللاحقة. على سبيل المثال، يتمتع الفلسطينيون في الأردن بحقوق المواطنة وبظروف معيشية تشابه إلى درجة كبيرة تلك التي يتمتع بها المواطنون الأردنيون، ويستثنى من أولئك الفلسطينون الذي جاؤوا من غزة وبعض الذين جاؤوا بعد عام 1967. ويسكن عدد من الفلسطينيين في الأردن في مخيمات للاجئين. وقبل اندلاع الحرب الأهلية الحالية في سوريا كان الفلسطينيون يتمتعون بكامل حقوقهم في الحصول على الوظائف وتلقي الخدمات الاجتماعية، وقد عاش حوالي رُبعهم فقط في مخيمات، لكن ظروفهم المعيشية كانت مشابهة كثيراً لتلك التي عاش بها باقي سكان سوريا.

وبذلك تظل لبنان الحالة الشاذة فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك لأنها عاملتهم بطريقة مختلفة كلياً، وهي، بجانب ذلك، ليست من المشاركين في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، ويكتب عن ذلك «ديفون ووزناك» من جامعة بورتلاند بالولايات المتحدة[02]: «ما بدأ في لبنان كتجربة مختلفة آل به الحال إلى موقف من العداء والبُغض للآخر». كما تكتب عن ذلك الكاتبة والباحثة «روزماري صايغ» بقولها إن الفلسطينيين اللاجئين في لبنان يعانون من حالة نادرة من الاستبعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي[12].

وقد يسأل أحدهم لِمَ يتعرض الفلسطينيون في لبنان إلى عنصرية بهذا السوء، وهو سؤال يحتمل العديد من الإجابات. أما الإجابة التي تتبناها الجهات اللبنانية الرسمية فهي أن معاملة الفلسطينيين كمواطنين لبنانين سوف ترسل برسالة إلى إسرائيل والمجتمع الدولي بأن حق الفلسطينيين في العودة لأراضيهم ليس حقاً ضرورياً أوحاجة أساسية.

وفي ذلك قال أحد الفلسطينيين لـ»ديانا ألان»، مؤلفة كتاب «لاجئو الثورة: تجارب الفلسطينيين في الشتات»: «تقول الحكومة اللبنانية إن إبقائنا في حالة الفقر هذه يقوي من عزيمتنا للمطالبة بحقوقنا الوطنية المشروعة، ولكن كيف يمكن لنا النضال من أجل ذلك ونحن نقضي أيامنا بحثاً عن عمل؟ ما الفائدة التي نحصل عليها من ذلك في النهاية؟ لقد أثبتنا مهارتنا فقط في البقاء على قيد الحياة وهذا كل ما في الأمر. نستطيع أن نشتري ثياب العيد لثلاثة أطفال بـ 50 دولاراً ويمكننا أيضاً طهي الطعام في فرن غاز يعمل على شعلة لهب واحدة».

ويشير اللبنانيون إلى طبيعة حكومتهم التي تتشكل مناصبها العليا بشكل يناسب تمثيل الطوائف الدينية المختلفة بشكل متفق عليه مسبقاً، فإذا ما حصل الفلسطينيون على الجنسية اللبنانية فإن ذلك- في اعتقاد اللبنانيين- سوف يقوض دعائم اتزان التمثيل الطائفي لصالح المسلمين السنة. ورغم أن بعض البروتوكولات كانت مقترحة لحل تلك المشكلة إلا أن البعض يصر على ضغينته للفلسطينيين بسبب ما افتعلوه -برأي هؤلاء- من حرب أهلية مدمرة وطويلة (1975-1990) وما صاحبها من صراع وعدوان إسرائيلي، وهم يلومون منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها (وبالتالي الشعب الفلسطيني بكامله) على كل ذلك. والإجابة الأخيرة هي مشاركة لبنان للظاهرة الدولية برفض المهاجرين تحت شعار «ليس هناك وظائف كافية لنا»، وهذا ما تعززه دراسة أُجريت في عام 2013م ووجدت أن 50 ٪ من اللبنانيين يصفون وضعهم الاقتصادي إما بالسيء أو شديد السوء[22].

شابان لبنانيان يستيقظان

كيف ولماذا يقف بعض اللبنانيين مدافعين عن الفلسطينيين في ظل التمييز المرسخ في مؤسسات الدولة؟

«محمد علي نائل» يعمل اليوم كصحفي لبناني مستقل بعد أن غادر موطنه في السابعة عشر من عمره حين كان يستهويه «الحلم الأمريكي». سكن محمد في دالاس بولاية تكساس الأمريكية وعمل هناك في إدارة الفنادق. لكن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالتغير نحو الأسوأ عام 2001 حين تعرضت مدينة نيويورك للهجوم.

يقول محمد: «كان هناك عنصرية شديدة ضد العرب» فتوجه إلى لوس أنجلوس آملاً بأن يلقى قَبُولاً أكبر هناك، لكن البيئة لم تساعده كثيراً لإيجاد أصدقاء جدد، فعاد إلى لبنان مرة أخرى عام 2006. ويضيف محمد بقوله: «كان هناك توجه نحو إحداث تغيير في لبنان وكنت متفائلاً لأجل ذلك»، مع ذلك، فإن محمد في ذلك الوقت لم يكن يمتلك الوعي الكافي بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وفي يوليو/تموز من ذات العام شنت إسرائيل هجوماً عسكرياً على لبنان رداً على قيام «حزب الله» بأسر جنديين إسرائيليين. ويصف محمد ذلك بقوله: «غيرت الحرب نظرتي للعالم. ذهبت يومها لجنوب لبنان لمساعدة أولئك الذين نزحوا من منازلهم، والتقيت يومها بفلسطينيين بنفس عمري. يومها «اكتشفت» المخيمات لأول مرة -إن كان لك أن تصدقني-، تلك المخيمات بقيت قائمة لستين عاماً دون أن تكون حاضرة في الذهن اللبناني. نحن نعلم بوجودها بالطبع، ولكننا نعتبرها كثقوب سوداء من العنف والجريمة. تلك المخيمات قريبة جداً علينا ولكنها مُهمشة من شتى الجوانب، وهذا ما صدمني وما حفزني لأبدأ بالكتابة».

أما اليوم فيقول «محمد» بأنه يشعر بالراحة داخل المخيمات لدرجة أنه وبجانب كتاباته يقوم مع شباب فلسطينيين بتنظيم حملة للانضمام لحركة مقاطعة إسرائيل "BDS" والتوعية بضرورة مقاطعة البضائع الإسرائيلية من أجل تعزيز أواصر العلاقات مع الفلسطينيين عبر تجسيد معاني الوحدة والتضامن.

ويتحدث «محمد» عن الصحفيين الأجانب حال قدومهم إلى المخيمات فيقول: «عندما يأتي الصحفيون الأجانب إلى المخيمات فإنهم يبحثون فقط عن المواضيع الساخنة. فيبحثون على سبيل المثال عن علامات دالة على تطرف المسلمين رغم أن التطرف محصور جداً بين سكان المخيم. ومن ثمَّ تأتي قضية اللاجئين السوريين، فركز الصحفيون كثيراً عليهم خلال الأربعة أعوام السابقة، وبذلك لم يعد أحد يعد تقاريراً عن الفلسطينيين رغم أنهم يعانون مما يعاني منه السوريون لأكثر من ستين عاماً».

«يارا حركة» تعمل أيضاً كصحفية لبنانية ومنتجة لبرنامج «خلف الجدار» على قناة الميادين. تربت يارا في أسرة شديدة الانخراط في السياسة حيث كان مسكنهم قريباً من مخيم برج البراجنة، ولم يكن ليارا أن تزور المخيم حتى سن الخامسة عشر حين ذهبت لمساعدة أصدقائها في تنفيذ أنشطة مصممة لأطفال المخيم. وتُخبر يارا عن أن معرفتها المسبقة بوضع المخيم لم تقارب حقيقةَ الوضع شديد السوء هناك، فهو فيما يبدو يشابه كثيراً ما عبَّر عنه «محمد نائل». كان كل من يارا ومحمد بحاجة لرؤية المخيمات بأنفسهم والتعرف على سكانها الفلسطينيين ليحدثوا تغييراً في أفكارهم، ولكن يارا تؤمن بأن لا تغيير

حقيقي سيحدث طالما لم يعترف اللبنانيون بالدور الذي لعبوه خلال الحرب الأهلية، حيث تقول يارا: «كلبنانيين يجب على كل واحد منا الاعتراف بما اقترفه خلال الحرب ويجب أن يُحاسب على ذلك».

استطاع بعض الفلسطينيين -في حالات محدودة جداً- الحصول على الجنسية اللبنانية خلال فترة النكبة الفلسطينية (ليس هناك عدد محدد، لكن التقديرات تشير بأن حوالي 50,000 حصلوا على الجنسية)، وهؤلاء - بحسب المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) - هم «فئة قليلة تتميز بالثراء وهذه الفئة حملت معها من فلسطين الأموال والأعمال العقارية والمصرفية فانخرطت في الاقتصاد اللبناني» وهو ما ساعدها في الحصول على الجنسية اللبنانية. كما تمكن نحو 6,500 فلسطيني (معظمهم مسيحيون) إثبات أصولهم اللبنانية والحصول على الجنسية، فيما تم منح الجنسية أيضاً لسكان سبع بلدات حدودية تعتبر جزءاً من لبنان.

وتستطيع اليوم المرأة الفلسطينية المتزوجة من لبناني الحصول على الجنسية اللبنانية إما بعد ثلاث سنوات من ولادة طفلهما الأول، أو بعد خمس سنوات من زواجهما في حال عدم وجود أطفال، ويأخذ الأطفال في العادة جنسية والدهم مباشرة، لكن هذا الحال لا ينطبق على الرجل الفلسطيني المتزوج من لبنانية. (تستطيع المرأة اللبنانية -في حالة التفافية على القانون- أن تمنح الجنسية لطفل أنجبته من رجل فلسطيني دون زواج، لكنها لا تستطيع أن تمنح الجنسية لطفل فلسطيني متبنى أو طفل أنجبته من زواج برجل فلسطيني[32]).

وكشفت دراسة أجراها باحثون في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأمريكية في بيروت لتقييم المواقف تجاه موضوع حقوق المواطنة للأطفال من أمهات لبنانيات وآباء فلسطينيين، في مارس/آذار من العام الحالي، كشفت أن نحو 85-75٪ من الشعب يؤيدون منح اللبنانيات المتزوجات من فلسطينيين حق إعطاء

الجنسية لأبنائهن (كان المسلمون والنساء أكثر الفئات تأييداً)، لكن تأييد منح الفلسطيني المتزوج من لبنانية الجنسية اللبنانية كان أضعف، حيث قام نحو 70-50 ٪ من الشعب بتأييد الفكرة[42].

ويبقى نحو 60-50 ٪ من الفلسطينيين مجبرين على العيش في مخيمات رديئة ومزدحمة بالسكان، فيما يعيش الباقون في 58 تجمعاً آخر، وهذه التجمعات هي «مناطق جغرافية غير محدودة المساحة، غير معترف بها جغرافياً من قبل الدولة اللبنانية أو الاونروا بحكم أنها غير شرعية والأراضي التي يقيم عليها اللاجئون هي إما ملك للدولة اللبنانية وإما أملاك خاصة، واللاجئون المقيمون في تلك التجمعات مهددون وبشكل دائم بالطرد من قبل أصحاب الأرض او الدولة اللبنانية نفسها»[52]. ويسكن الفلسطينيون في هذه التجمعات بسبب «حظر التملك» المفروض عليهم من قبل الحكومة اللبنانية حيث يجبرون على العيش تحت قيود ومعايير اجتماعية خانقة تحدد أماكن ذهابهم للمدارس والعمل وتلقي العلاج الطبي (إذا ما كان باستطاعتهم الحصول على تلك الخدمات). وتعتبر هذه القيود انتهاكاً للقوانين الدولية، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، حيث قامت لبنان بالتوقيع على كافة تلك الاتفاقيات.

التعليم

معظم اللاجئين الفلسطينيين لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس الحكومية اللبنانية أو تحمل تكلفة المدارس الخاصة، لذلك يعتمد أغلبهم على الأونروا. وفي الحقيقة، فإن لبنان هي الدولة الوحيدة التي توفر فيها الأونروا المدارس الثانوية، حيث أنه لا يتوفر للاجئين خيارات أخرى. مع ذلك، فإن الأونروا لا توفر المدارس للأطفال قبل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية بالرغم من أن التحاق الطفل بهذه المرحلة إجباري في لبنان، فتتولى مجموعة من المنظمات غير الربحية هذه المهمة.

وتبقى نسبة التسرب من المدارس مرتفعة بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين من الأطفال؛ حيث كشفت دراسة استقصائية أجرتها كل من الأونروا والجامعة الأمريكية في بيروت أنه في عام 2010، نحو نصف الشبان (18-16 عام) فقط التحقوا بالمدارس الثانوية، كما لم يفلح ثلثا الفلسطينيين فوق سن الـ15 باجتياز اختبار البريفيه الضروري للتأهل للمرحلة الثانوية[62].

وتبقى معدلات تسرب الفلسطينيين من المدارس في لبنان أعلى منها بشكل واضح في سوريا والأردن والأراضي الفلسطينية (وأعلى من معدلات ترك اللبنانيين للمدارس).

غالبا ما تكون المدارس التابعة للأونروا مُسيّجة، فيما تزداد الشكاوى حول جودة التعليم فيها

وهناك في الحقيقة انحدار حاد ومنذر بالخطر في معدلات التحاق الفلسطينيين بالمدارس بالرغم من الارتفاع الكبير في أعداد المسجلين كلاجئين. ووفقاً لبيانات جمعتها مؤسسة فافو في عام 2013، فإن معدلات الالتحاق بالمدرسة انخفضت من 90 ٪ لأعمار 10–6 أعوام إلى نحو 80 ٪ لأعمار 14–11 عام، ولـ 40 ٪ لأعمار 18–16 عام. وانخفض معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية إلى 22 ٪ بحلول عام 2012. وبالرغم من أن التسرب من المدارس مشكلة موجودة أيضاً في أوساط الطلاب اللبنانيين، إلا أن معدلات التسرب تعتبر أقل بكثير منها في أوساط الطلاب الفلسطينيين، فنسبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية من الطلاب اللبنانيين تعادل ضعفي تلك الخاصة بالطلاب الفلسطينيين الملتحقين بنفس المرحلة[72]. وتقدر نسبة الشباب الفلسطينيين الذين حصلوا على الشهادات الجامعية بنحو 4 ٪ فقط[82].

ويتسبب بهذا «الاستنزاف التعليمي» كما أسمته «مها شياب»، مديرة مركز الدراسات اللبنانية، عدة عوامل[92]:

- **الفقر.** أظهرت استبانة أجرتها الجامعة الأمريكية في بيروت أن نحو ثلثي اللاجئين الفلسطينيين فقراء؛ مما يدفع العديد من الطلاب للتسرب من المدراس بهدف البحث عن عمل. ووفقاً لـ «شياب» فإن «تسرب الذكور من المدارس غالباً ما يكون مرتبطاً بعمالة الأطفال».

- **قلة الدافع.** يعتبر التحاق الفلسطينيين بالجامعات اللبنانية شبه معدوم، فيما يستطيع عدد قليل منهم تحمل تكاليف الجامعات الخاصة، فيقل الدافع لإكمال الدراسة في ظل صعوبة الالتحاق بالجامعات وإيجاد وظائف مناسبة بعد التخرج. وقابلت «شياب» واحداً من مدراء أحد

المدارس التابعة للأونروا، فأخبرها عن رحلة مدرسية لطلاب المرحلتين الحادية عشر والثانية عشر لأحد معارض الجامعات. بعد الرحلة كتب أحد المعلمين الذين اصطحبوا الطلاب أن الرحلة «كانت سيئة للغاية، حيث شعر الطلاب بالأسى لوجود كل تلك الفرص التي تتوفر لسواهم خارج المخيمات. فالكثير منهم لم يعلم أصلاً بوجود تلك الفرص قبل ذلك». واقترح المعلمون ألا تقوم المدرسة بتنظيم رحلات مشابهة للطلاب في المستقبل.

- **ضعف المستوى التعليمي**. كشفت عدة مقابلات نُظمت مع لاجئين ومدراء منظمات غير حكومية لإجراء هذا التقرير عن ضعف المستوى التعليمي وقلة أعداد الطلاب الملتحقين في المدارس. وتتوافق هذه الملاحظات مع تحليل «شياب» الذي يُظهر أن التعليم في المدارس التابعة للأونروا سلبي ويعتمد بشكل أساسي على التلقين والتحفيظ. وقال نحو 64 ٪ من طلاب المرحلة الثانوية أنه لم يُطلب منهم يوماً أن يقوموا بعمل عرض لشرح درس أو موضوع ما، كما قال أقل من نحو 39٪ من الطلاب أنهم ينفذون نشاطات دراسية في مجموعات، فيما وافق 15 ٪ فقط على أن مدارسهم تشجعهم على التفكير النقدي. وفي الحقيقة فإن هذه النسب تتوافق مع ما قاله نحو 71٪ من معلمي المدارس التابعة للأونروا، حيث وافقوا على أن «الطالب في هذه المدارس يأتي ليتعلم ما يعرفه المعلم فقط»، ومما يزيد الأمر سوءاً هو وجود أعداد كبيرة من الطلاب في الفصل الدراسي الواحد (بمتوسط 30 طالب في الفصل الواحد) في المدارس اللبنانية.

- **المنهج الإقصائي**. تفرض الحكومة اللبنانية على المدارس التابعة للأونروا اعتماد المناهج التي يتم تدريسها في المدارس الحكومية الأخرى، والتي تهدف بشكل أساسي لتعزيز قيم المواطنة، في حين أن اللاجئين محرومون من حق المواطنة في الدولة.

ويختار معظم الشباب الفلسطينيين الذين يجتازون المرحلة الثانوية إما الانخراط في برامج التدريب المهني أو الهجرة، حيث أظهرت دراسة أن نحو 56 ٪ منهم يعتبرون أن الهجرة هي الوسيلة المثلى لتحسين ظروف حياتهم30.

التعليم للحياة:

المنظمات غير الحكومية تستهدف الطبقات المحرومة

قامت «ملك النمر» بإطلاق مشروع «شباب لبنان المتّحد» والذي يهدف إلى تحسين وضع التعليم للاجئين الفلسطينيين في لبنان عبر تزويدهم بمهارات عملية للحياة والعمل على دمجهم في الحياة الاجتماعية العامة في لبنان.

وتزوجت "ملك النمر"، وهي مغتربة تركية، من "رامي النمر" وهو أحد الفلسطينيين القلائل الذين حققوا نجاحاً يُذكر في حياتهم في لبنان، حيث أنه يعمل كمدير ورئيس مجلس إدارة كل من شركة بيروت للأبنية والبنك الوطني الأول بالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس أمناء جمعية الرعاية الصحية الفلسطينية. ومع ذلك فقد دأبت ملك على تأسيس عمل خيري تديره بنفسها، فأسست مشروع الشباب اللبناني المتحد في عام 2010 لتقويض الحواجز الاجتماعية بين الشباب في لبنان والتي تسببت في وجودها سنين عديدة من الصراع الأهلي وعدم الاستقرار السياسي.

تقوم فكرة مشروع "شباب لبنان المتّحد" على وجوب عمل الطبقات الفقيرة التي تعيش في لبنان- من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين- سوياً من أجل حل مشاكلهم المشتركة وتحسين ظروف الحياة لكل طبقة. تقول ملك: "نشاطاتنا الأولى تشهد جلوس أفراد الطبقة الواحدة مع بعضهم البعض. على سبيل المثال، المشاركون الشباب اللبنانيون يقولون لزملائهم الفلسطينيين بأنهم لن يذهبوا الى أحيائهم لأنها خطرة للغاية. ولكن عندما يبدأ المشاركون بتنفيذ بعض المشاريع سوياً، فإن مثل تلك الحواجز تختفي، وهذا يبدو جلياً بشكل خاص حين يلاحظ المشاركون أن مشكلتهم المركزية هي الفقر".

أذكـر أن فتـاةً فلسـطينيةً تذمـرت مـن حرمانهـا مـن حقوقهـا فقامـت فتـاة لبنانيـة وقالـت لهـا: "لـمَ لا تعودين إلى حيث كنتِ؟"، ولكن في ختام البرنامج باتت الفتاة اللبنانية تدافع عن تلك الفلسطينية. هنـاك مقولـة باللغـة العربيـة تفيـد بـأن الاختـلاف لا يفسـد للـود قضيـة».

ويرعـى مشـروع «الشـباب اللبنـاني المتّحـد» 11 برنامجـاً الآن، منهـا 9 مُتاحـة لـكل أفـراد الطبقـات المحرومـة بينمـا خصـص الاثنـان الباقيـان للفلسـطينيين بسـبب التحديـات الـتي باتـوا يواجهونهـا منـذ زمـن.

برنامـج "مهـارات للحيـاة" هـو برنامـج يسـتهدف الطـلاب الفلسـطينيين الذيـن تـتراوح أعمارهـم مـا بـين 8 أعـوام و18 عامـاً والذيـن مـن المحتمـل أن يتركـوا المدرسـة، حيـث يقـوم البرنامـج بالتركيـز على جانـب الضعـف في تعليـم المـدارس التابعـة للأونـروا، مـن هـذه الجوانـب صقـل مهـارات الطـلاب في تحديـد أهدافهـم وطموحاتهـم الشـخصية، وإشـراكهم في أنشـطة إبداعيـة مثـل التمثيـل والموسـيقى والفـن والرياضـة، حيـث لا توجـد مثـل هـذه الأنشـطة في المـدارس التابعـة للأونـروا.

إلى جانـب ذلـك، يتعلـم المشـاركون الريـادة ومهـارات المعامـلات الماليـة ممـا يزيـد مـن فـرص عملهـم في المسـتقبل. على سـبيل المثـال، في ختـام الصـف الحـادي عشـر يعمـل المشـاركون في مجموعـات صغـيرة لتطويـر مقترحـات أعمـال ومشـاريع جديـدة. المجموعـات الـتي يتـم اختيارهـا تقـضي بعـد ذلـك عطلـة نهايـة أسـبوع مـع فريـق مشـروع الشـباب اللبنـاني المتحـد، وبعـد ذلـك يتقدمـون بمقترحاتهـم للجنـة مـن رجـال الأعمـال والمختصـين. وبينمـا يحصـل الفائـزون بالمرتبـة الأولى على فـرص تدريـب، يحصـل الفائـزون بالمرتبـة الثانيـة على فـرص تطـوع مـع فريـق مشـروع «الشـباب اللبنـاني المتحـد». يسـتمر البرنامـج لمـدة عامـين، ويحتضـن 1000 طالـب و40 معلمـاً يعملـون في المـدارس التابعـة للأونـروا.

وتقول «نيكول عيد أبو حيدر»، المستشار الأول والقائم بأعمال المدير، بأن الأم لها دور أساسي أيضاً، وتوضح بقولها: «لا يهم فيما إذا كانت الأم غير متزوجة أم لا. ما يهم هو مدى معرفتها وقدرتها على رعاية نفسها والاهتمام بنجاح أطفالها. من هذا المنطلق أنشأنا برنامجنا تحت مسمى «الأمهات الأفضل». الأمهات تخبرنا بأنهن يوما ما كُنَّ بنات أحدهم، وفجأة باتوا أمهات دون أن يثقفهم أحد حول ذلك»، وتضيف نيكول أن اختلاط النساء اللبنانيات والفلسطينيات والسوريات من الطبقات منخفضة الدخل مع بعضهن البعض يساهم في معرفة الاختلافات وبناء العلاقات.

لطالما كانت المدارس المهنية البديل الأول للطلاب الذين لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم العالي، ولكن حسب منظمة العمل الدولية فإن ما نسبته 4 ٪ فقط من الطلاب الفلسطينيين يدرسون في مدارس تأهيل مهني يتبع ثلثها للأونروا، ومع ذلك فإن ما نسبته 27 ٪ فقط من طلاب المدارس المهنية يستطيعون بعد تخرجهم العمل في مجال تخصصهم، وهذا قد يُعزى إلى حقيقة أن المؤسسات الخاصة توفر دورات تدريبية لمدة ستة شهور فقط وهي مدة بالكاد تكون كافية لتحقيق غاية التعلم بالإضافة إلى عدم تكافؤ الشهادات الممنوحة مع تلك التي تمنحها المدارس التي تديرها الحكومة اللبنانية[13].

التوظيف

كشف بحث مسحي أجرته الأونروا والجامعة الأمريكية في بيروت في عام 2010 أن ما نسبته 38 ٪ فقط من الفلسطينيين القادرين على العمل لديهم وظائف، ويعكس ذلك الواقع المرير الذي يعاني فيه 66 ٪ من الفلسطينيين في لبنان من الفقر المدقع والذي يمنع الفلسطينيين من تلبية أبسط حاجاتهم، فيما تبلغ نسبة اللبنانين الذين يعانون من مشكلة الفقر نحو 35 ٪[23]. جدير بالذكر أن الأونروا- على غير حال منظمة العمل الدولية- تشمل في إحصائياتها كل الفلسطينيين الذين بلغوا سن العمل بمن فيهم من توقفوا عن البحث عن عمل. حتى أولئك الذين يعملون في وظائف مستقرة (غالباً ما يعملون لدى شخص فلسطيني آخر أو في وظائف داخل المخيم) فإن هذه الوظائف لا تخرج عن مجالي التجارة والبناء، وغالباً ما يتقاضى الفلسطيني في هذه الوظائف أقل مما يستحق، حيث أن نحو 50 ٪ من العاملين الفلسطينيين يتقاضون أقل من 360 دولار أمريكي شهرياً[33].

> «أن ما نسبته 38% فقط من الفلسطينيين القادرين على العمل لديهم وظائف»

وبالرغم من أن 90 ٪ من الفلسطينيين في سن العمل قد وُلدوا في لبنان[43] إلا أنهم يخضعون لقوانين العمل المطبقة على العمال الأجانب، فيحتاج الفلسطينيون إلى تصريح عمل لكي يستطيعوا العمل في وظائف، إلا أن هذا القانون غالباً ما يتم تجاوزه حيث يحصل الفلسطيني

على وظيفة غير رسمية – خاصة في مجال البناء – بدون الحاجة إلى تصريح عمل، وهذا ما يفسر حقيقة أن من لديهم تصريح عمل من الموظفين الفلسطينيين لا يتجاوزون نسبة 2 ٪. علاوة على ذلك، فإن خدمات الرعاية الصحية غير موفرة للفلسطينيين في لبنان.

إضافة إلى ذلك، فإن الفلسطينيين ممنوعون من العمل في 25 وظيفة مختلفة خارج المخيم في مجالات الطب والهندسة والقانون لوجود قوانين نقابية تعسر من إمكانية انضمام الفلسطينيين إلى نقابات هذه المهن. فالمهندس الفلسطيني يقوم بكل أعباء المهندس لجهة الاشراف والمتابعة والتنفيذ، لكن الصيغة النهائية تكون بإسم مهندس لبناني، وعقد العمل لا ينص على اعتبار المهندس الفلسطيني مهندساً بل عاملاً عادياً. بالإضافة الى ذلك فإن التقارير الطبية الصادرة عن أطباء فلسطينيين لا يعترف بها من قبل الدولة اللبنانية ما لم تكن مغطاة بتوقيع طبيب لبناني[53]. ومما يزيد الأمر سوءاً هو منع الفلسطينيين من إنشاء مشاريعهم الخاصة خارج مخيماتهم مما يدفعهم للعمل لدى اللبنانيين[63].

وبالرغم من وجود جميع هذه العوائق، قالت الأونروا أن بصيص الأمل لازال موجوداً أمام الفلسطينيين، حيث صرحت الوكالة بأن فرص العمل والمستوى الوظيفي للاجئين الفلسطينيين يزدادان بشكل كبير حال إكمالهم مراحل التعليم العالي. ويمتلك ثلثا الفلسطينيين ما بين 65-23 عاماً من الحاصلين على درجة جامعية أو شهادة مهنية وظائف حسب تصريح الأونروا[73]، والتي اختلفت معها منظمة العمل الدولية في نتائجها حيث قالت الأخيرة بأن الفلسطينيين من حملة الشهادات الجامعية يكونون في وضع أصعب ممن هم بدون شهادات للحصول على وظيفة لائقة[83]، وهذا يزيد من مأساة الذين لا يكملون تعليمهم فيعيشون في ظروف صعبة للغاية مما يضطرهم للبحث عن أية وظيفة.

فلسطينيتان لاجئتان في لبنان تصران على حقهما في العمل

«زينب حاج» تعيش في مخيم شاتيلا في بيروت مع أمها وأخواتها ويُعيلهم جميعاً راتبها الذي تتقاضاه مقابل العمل كسكرتير مساعد في شركة سحب للألمنيوم. عملت زينب في البداية بدون تصريح عمل وبشكل غير رسمي، واضطرت للاختباء في كل مرة كان مفتشون من الحكومة يقومون بزيارة منزلها. وبعد أن أثبتت كفاءتها في إتقان عملها لصالح الشركة استطاعت الحصول على تصريح رسمي. ولكن حتى مع حصولها على تصريح رسمي للعمل فإن ذلك لم يغير من موقعها الوظيفي أو راتبها شيئاً، فبعد عشر سنوات على العمل لا زالت زينب تقوم بأعمال السكرتير التنفيذي، وهو موقع وظيفي متقدم لا يُسمح لها كلاجئة فلسطينية بلوغه بشكل رسمي.

زينب الحاج وشقيقتها في مخيم شاتيلا

وتعقيبا على ذلك تقول زينب: «أنا لا أستطيع تلقي أي ترقية بعد ذلك رغم أنني أقوم بوظيفة عليا. ماذا عساي أفعل؟ أريد أن أعيش». وبدلاً من التذمر فإن زينب تعمل على خدمة الشباب الفلسطينيين في مخيمها من أجل مساعدتهم على تحصيل فرص مستقبلية أفضل، فهي تطوعت لتكون المدير التنفيذي لبرنامج منح صبرا وشاتيلا، وهو برنامج أُطلقَ في عام 2013 في ساحة الشهداء التي دفن فيها العديد من ضحايا مذبحة صبرا وشاتيلا التي نفذتها مجموعات مسيحية متطرفة بدعم من جيش الاحتلال الإسرائيلي قبل ثلاثة عقود. وقدم البرنامج منذ إطلاقه 539 منحة لتغطية الرسوم الجامعية للطلاب الفلسطينيين في جامعات لبنان.

وفي يوليو/تموز من عام 2014 تبرع الطلاب المشاركون في البرنامج برسومهم الجامعية لمستشفى الشفاء بمدينة غزة ليبدوا تعاطفهم ووقوفهم مع أهلهم الفلسطينيين في غزة، والذين قُتل منهم أكثر من 2,000 خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، والذي كان -بالنسبة لسكان المخيم- شبيه بالهجوم الذي شُنّ على مخيم شاتيلا عام 1982 عندما كانت «زينب» تبلغ من العمر خمسة أعوام، حيث تسبب الهجوم حينها بمقتل نحو 1,500 شخص.

وتستذكر «زينب» الهجوم فتقول: «أتذكر ذلك اليوم جيداً، أشعر وكأنه حصل البارحة مع أن عمري كان خمس سنوات فقط. كانت الساعة حوالي الخامسة عصراً يوم التاسع عشر من سبتمبر/أيلول حينما أتى ابن عمي «أبو علي» ركضاً على السلم يصرخ والدم يغطي جسده، كان يصرخ قائلاً: «اهربوا، هناك مذبحة في الشارع المقابل»، لكن البعض لم يصدقه وبقوا في منازلهم، أما نحن فصدقناه وهربنا قبل وصلوهم بـ 15 دقيقة».

«إقبال الأسعد» وُلدت في لبنان وقد وُضع اسمها في كتاب غينيس للأرقام القياسية كأصغر طبيبة في العالم في عمر العشرين، مما يدلل على عبقريتها التي لم تستطع أن تغير من الواقع شيئاً، فهي اليوم بحاجة لإنهاء دراستها وتدريبها والبداية بممارسة المهنة في دولة أخرى لأن اللاجئين الفلسطينيين – حتى وإن كانوا عباقرة – لا يُسمح لهم بممارسة مهنة الطب في لبنان. تخرجت «إقبال» من المدرسة الثانوية ونالت المرتبة الأولى على فصلها عندما كانت تبلغ من العمر 12 عاماً، وحال بلوغها 13 عاماً كانت قد جذبت اهتمام وزير التعليم اللبناني والذي ساعدها بدوره على الحصول على منحة دراسية لدراسة الطب في جامعة كورنيل في دولة قطر، فأكملت دراستها في عام 2013 كأصغر طبيبة خريجة من جامعة كورنيل في قطر، وهي اليوم تكمل تدريباً إكلينيكياً مدته ثلاث سنوات في طب الأطفال بمستشفى كليفلاند للأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية.

إقبال في تخرجها من الجامعة في قطر

وقالت إقبال لصحيفة «ذا ناشونال»[93] التي أجرت لقاءً معها: «لدي حلم أن أعود إلى لبنان لأخدم الفلسطينيين في المخيمات حتى لو من خلال افتتاح عيادة مجانية لهم. لا يمكن للفلسطينيين أن يعملوا كأطباء في المستشفيات العامة في لبنان». كان أكبر مشجع لإقبال هو مشاهدتها للحالة المزرية للوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين في المخيمات. فحتى ما تقدمه الأونروا من خدمات طبية أساسية بات غير كافٍ في ظل احتياجات اللاجئين المستمرة، والتي تتطلب أحياناً عناية طبية متقدمة لا توفرها الأونروا وتجبر اللاجئ إما على المعاناة بصمت دون تلقي العلاج الشافي أو إلى الغرق في الديون لتسديد ثمن للعلاج المطلوب.

وتقول إقبال: «أريد أن أعود إلى الشرق الأوسط وأتنقل بين قطر ولبنان عندما أنهي تدريبي. أعتقد بأن أولى الخطوات التي يجب اتخاذها هو أن تسمح لبنان للأطباء من اللاجئين الفلسطينيين بالعمل في مستشفياتها، ولكن العمل في فلسطين المستقلة سوف يكون أفضل بكثير. فلسطين هي الحلم الكبير».

الرعاية الصحية

يعاني ثلث الفلسطينيين اللاجئين في لبنان من أمراض مزمنة مثل ارتفاع ضغط الدم والسرطان والسكري، بينما تبقى معدلات الوفيات بين الأجنة والأطفال والأمهات مرتفعة[04]. ومما يزيد من سوء الوضع الصحي للفلسطينيين في لبنان هو الكثافة السكانية وما تسببه من أمراض معدية تصيب الجهاز التنفسي، بالإضافة إلى الآثار السلبية على الصحة النفسية للاجئين الذين تزداد حدة التوتر الاجتماعي بينهم بسبب تضاعف أعدادهم أربع مرات منذ إنشاء المخيمات.

ويقول منسق المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني في المنطقة الشمالية «عبد الله محمد بركة» أن الساحة تشهد ازدياداً في أعداد الحالات التي تُصاب بالأمراض الجنسية وبسرطان الدم (الذي يعتقد محمد بأن لبروزه صلة بالقنابل التي استخدمها الجيش اللبناني في عام 2007 وأصابت مخيم نهر البارد)، كما وأن حالات التعرض للعنف الأسري آخذةٌ في الازدياد. جدير بالذكر أن اللاجئين الفلسطينيين ممنوعون من الاستفادة من نظام الرعاية الصحية الحكومي حتى بالرغم من أنهم- في حال توظيفهم بشكل رسمي- يدفعون ضريبةً مقابل الخدمات الصحية.

ويستطيع الفلسطينيون الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين أن يتلقوا عناية طبية أساسية توفرها الأونروا والعيادات الأهلية، إلا أن خدمات هاتين لطالما كانت ضئيلة من حيث حجم التمويل وأعداد العاملين. ويبدو هذا العجز جلياً عند التمعن في نسبة عدد الأطباء إلى عدد المرضى، فيبلغ عدد المرضى الذين يقبلون على دكتور واحد في أحد عيادات الأونروا نحو 117 مريضاً في اليوم الواحد، إلى جانب ذلك، فإن العديد من الخدمات الصحية البسيطة لا تزال غير متوفرة في بعض المخيمات، حيث يضطر المريض إلى الذهاب إلى مخيم آخر ليقوم بفحص دم أو الكشف عن الأسنان. على سبيل المثال، يوجد مركز غسيل كلى وحيد يتوجب على من يريد تلقي خدماته السفر عبر لبنان ثلاث مرات في الأسبوع دون أن تكفل له الأونروا تكلفة السفر أو العلاج.

ويشير «عبد الله» إلى أن الأونروا ليس لديها مختصي مسالك بولية، فيما يقتصر كل أطباء النساء في مخيمه على ذكور. ويعلق «عبد الله» على ذلك بالقول: «هذا شيء غير مقبول في مجتمع محافظ» ويضيف: «توفر الأونروا خدماتها للصحة النفسية للبالغين فقط بينما يُحرَمُ منها اليافعون. يتوجب علينا تقديم هذه الخدمات لهذه الفئة أيضاً، ونحن ندرك حجم التحدي في تلبية هذا المستوى من الحاجة».

بالإضافة الى ذلك، فإنه ليس من اليسير على الفلسطينيين تلقي العلاج في المستشفيات لأن أسعار خدماتها تفوق مقدرة اللاجئين الفلسطينيين والذين لا تغطي لهم الأونروا إلا ما نسبته 50% من تكلفة

الخدمات وضمن اتفاق معين مع بعض المستشفيات. بذلك يتبقى للمرضى وخاصةً أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة إما أن يطلبوا يد المساعدة من ذويهم أو أصدقائهم أو أن يطلبوا العون من المؤسسات الخيرية لتغطية تكاليف العلاج.

ونجح الفلسطينييون في ابتكار طريقة مجدية لحل مثل هذه المشاكل المالية، فقاموا بإنشاء «جمعيات» لتوفير المال، وتصف ذلك عالمة الأنثروبولوجي ومؤسسة أرشيف النكبة «ديانا آلان» في كتابها «لاجئوا الثورة: تجربة الفلسطينيين في الشتات» حيث تقول أن معظم اللاجئين الفلسطينيين ليس لديهم حسابات بنكية أو أية ضمانات أخرى مقبولة ليستعملوها حال أرادوا الحصول على قرض، ولإيجاد بديل لذلك قام اللاجئون الفلسطينيون بتشكيل مجموعات من الجيران أو زملاء العمل (معظمهم نساء) وبدأ كل عضو في هذه المجموعات بدفع مبلغ معين من المال بشكل أسبوعي أو شهري حيث يأخذ مجموع هذه الدفعات في كل أسبوع أو شهر عضو من أعضاء المجموعة الواحدة.

وتقتبس «ديانا» قول أحد اللاجئين من مخيم شاتيلا أن «عدد الجمعيات آخذ بالازدياد منذ عشر سنوات في ذات الحين الذي يشح فيه الدخل» ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الجمعيات لا تأخذ فائدة على المال المقترض لحالات الطوارئ مثل العلاج حيث يمكن تغيير ترتيب الدفع للأعضاء مما يسمح بتوفير مبلغ المال المطلوب بوقت سريع .كل هذه الصعوبات تظهر بشكل بديهي أن غالبية اللاجئين في المخيمات غير راضين عن الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا، وذلك حسب دراسة نشرتها شركة بورسيو في بيروت. فأشارت الدراسة إلى أنه وفقط في مخيمين قال أكثر من نصف السكان أنهم يعتقدون أنهم سيتلقون العناية الطبية المناسبة حال حدوث أي طارئ.

تعويض النقص في الخدمات الاجتماعية

وتخبر مديرة مكتب مخيم شاتيلا من المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني «جميلة شحادة» عن إحدى العائلات الفلسطينية التي تفتقد الأب/الزوج بعد سجنه جرَّاء محاولته الفرار من سوريا إلى ألمانيا، وقد ترك لزوجته ابنهما ذا الثماني أعوام والمعاق جسدياً وعقلياً، مما منع الزوجة من تركه للبحث عن عمل. والجدير بالذكر هنا أن الأونروا لا تقوم بتقديم أية خدمات رعاية أو تعليم مخصصة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة كهذا الطفل، والذي وضعته المؤسسة الوطنية في مدرسة خاصة ضمن برنامجها لتوفير كفالات للأسر الفقيرة من خلال مانحين دوليين.

لكن كفالة ذلك الطفل لم تغطي الأجرة المرتفعة للمواصلات أو أجر المنزل الذي يبلغ 200 دولار أمريكي شهرياً (ملكية البيوت في المخيمات تعود للأونروا وفي حال قرر أحد السكان الانتقال أو التوسع فإن بإمكانه تأجير مسكنه للحصول على مزيد من الدخل). أصبح وضع هذه الأسرة مأساوياً لدرجة أنه ليس بحوزتهم ما يصلحوا به أداة مشي الطفل المعاق.

جميلة شحادة ومعلمة مع اثنتين من طالباتهما في مخيم شاتيلا

تذكر جميلة أن الطفل لم يغادر البيت لشهر كامل قبل تعرف مؤسساتها على الأسرة، وتقول: «لقد أعطينا الأم نقوداً لإصلاح أداة المشي، واستطعنا توفير وظيفة لابنة في السابعة عشر من العمر في مكتب طبيب. هناك الكثير مثل هذه الأسرة."

في عام 1982 قامت إسرائيل بشن هجوم على لبنان للمرة الثانية وحدثت خلال ذلك الاعتداء المذبحة في مخيم صبرا وشاتيلا والتي لا زالت «جميلة» تذكرها بوضوح، حيث غادرت عائلتها المخيم قبل أربعة أيام فقط من وقوع الهجوم على المخيم. ولجأت عائلة «جميلة» حينها ومعها 30 شخصاً آخرين إلى شقة في بيروت مكونة من غرفتين فقط.

تروي «جملية» أحداث ذلك اليوم وتقول: «سقطت علينا أحجار كبيرة جراء قصف الملعب القريب منا. يومها كنا نحمل أطفالنا معنا ونجري معهم بينما كانت الطائرات تقصف من فوق رؤوسنا. لم يكن هناك وقت لننظر خلفنا، وحين توقف القصف استطعنا ان نعرف من قُتل ومن بقي حيّاً، وعندما عدت إلى منزلي وجدتُ منه غرفة واحدة بثلاثة جدران فقط من أصل خمسة غرف. لم يكن هناك رجال ولا آلات لإزالة الركام. قمنا بإزالة الحجارة بأنفسنا واستغرقنا في ذلك خمسة شهور. فعندما تجد المرأة رجلاً بجانبها يساندها تدعه يقوم بالعمل، لكن عندما تكون وحدها فإنها تتولى المهمة بنفسها.

الحياة في المخيمات

يعيش 60 ٪ من الفلسطينيين المسجلين كلاجئين في لبنان في 12 مخيماً تديره الأونروا، بينما يعيش 38 ٪ آخرون في 58 تجمعاً غير رسمي. ولا شك في أن هذه المخيمات والتجمعات شديدة الاكتظاظ بأعداد متزايدة بشكل كبير على مساحة جغرافية محدودة. على سبيل المثال، ارتفعت الكثافة السكانية في مخيم شاتيلا من 4,000–5,000 في عام 1949 إلى نحو 24,000 اليوم، وتحدث مثل هذه الزيادة المفرطة في أعداد السكان في ظل منع القانون اللبناني لتوسع المخيمات مما يدفع اللاجئين الفلسطينيين إلى تعمير بيوت قد تكون غير صالحة للسكن الآمن.

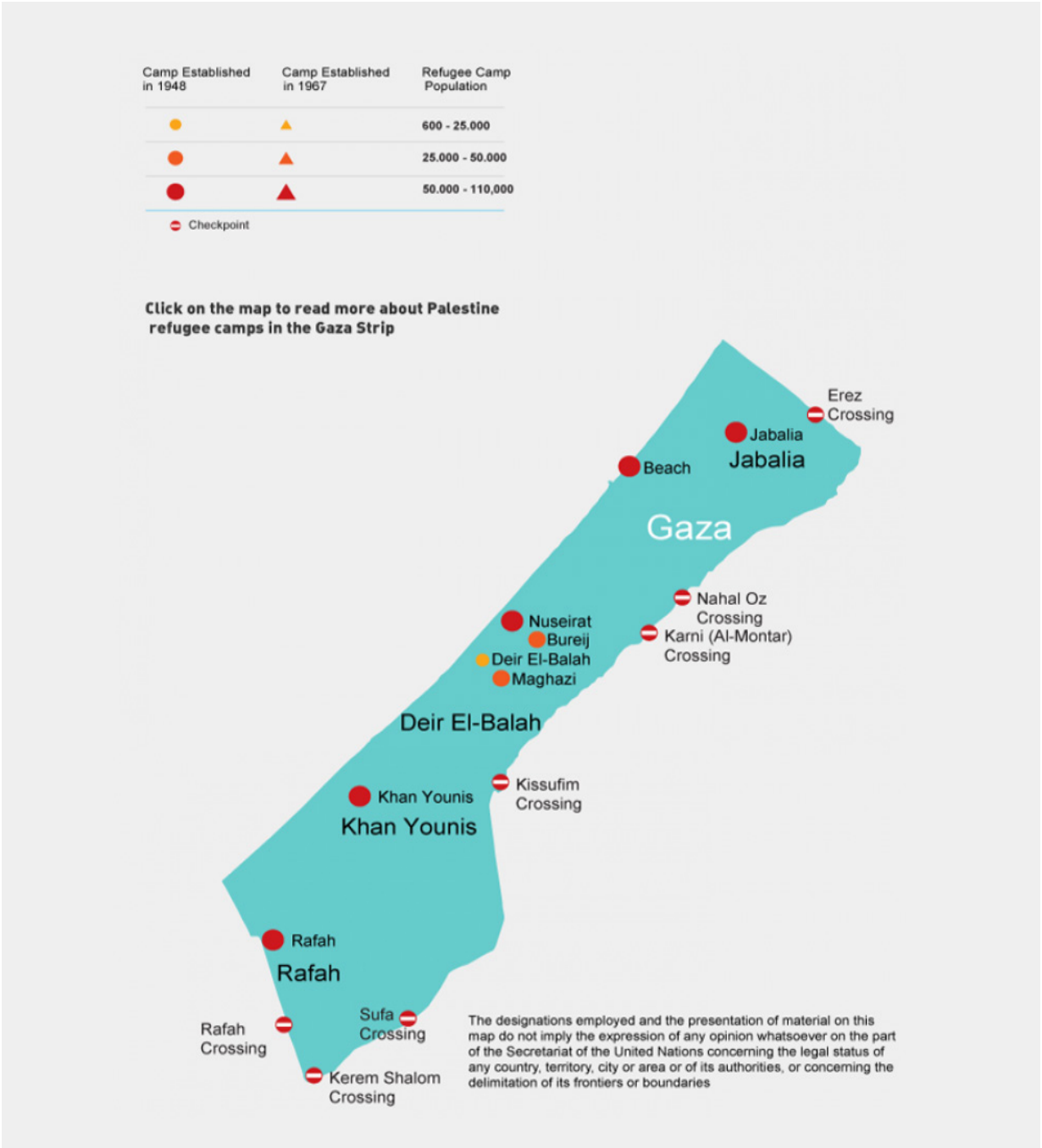

[map of Lebanon showing camp locations: http://www.unrwa.org/where-we-work. However, spell them the way we do in this report]

وبنيت معظم الأبنية في المخيم كملاجئ مؤقتة، لكن معظمها اليوم تآكل وتصدع إثر مُضي عقود على بنائها دون توفر تمويل كافٍ لصيانة مستمرة ومناسبة. أنابيب المياه المثقوبة وأنظمة الصرف الصحي المعطوبة في حال وجودها والمياه الملوثة وتوصيلات الكهرباء التعيسة كلها علامات على ضنك العيش الذي يعاني منه الفلسطينيون اللاجئون في المخيمات في لبنان.

ومن بين كل تلك العلامات على دونية مستوى المعيشة في المخيمات تبرز أسوأها في مظهر الكتل العشوائية من الأسلاك الكهربائية وخراطيم المياه التي تمتد وتتدلى في كل زقاق حتى تتجمع في غرف ونوافذ أحياناً، وقد تمتد إلى صناديق تجعل من الوصول إليها والعبث بها أمراً يسيراً على السكان بمن فيهم الأطفال، ولا شك في أن ذلك يساعد على انقطاع الكهرباء بشكل مطول وقد يتسبب في صعقات كهربائية قاتلة.

وكمثال على ذلك، توفر شركة الطاقة الحكومية ست ساعات يومياً أو أقل من الكهرباء في مخيم عين الحلوة ومخيم برج البراجنة ومخيم شاتيلا، وبذلك أصبح اللاجئون بحاجة لاستعمال مولدات الكهرباء كبديل وحيد لتوفير الطاقة رغم أن ذلك يكلفهم 11 ضعف ما تكلفه الكهرباء التي تزودها شركة الحكومة. وكنتيجة متوقعة لذلك فإن 80 ٪ من سكان مخيمي شاتيلا وعين الحلوة يضطرون بشكل مستمر للتخلص من الأطعمة التي تفسد بفعل انقطاع التيار الكهربائي لأوقات طويلة، إلى جانب أكثر من 60 ٪ ممن يفعلون الشيء ذاته باستمرار في مخيم برج البراجنة ومخيم الرشيدية ومخيم البص.

وعلى غرار ذلك فإن اللاجئين في مخيم شاتيلا يعانون من شدة ملوحة المياه وكثرة وجود المركبات الكيميائية فيها لدرجة أن سكينة أو ملعقة تصدأ بعد نصف ساعة فقط من تعرضها «للمحلول الملحي». وكانت العائلات في السابق تتلقى في كل أسبوع أربع جالونات من المياه النظيفة بسعر مخفض، أما اليوم فهم بحاجة للتعود على استهلاك نصف تلك الكمية وذلك بسبب الشح الذي أصاب موارد من يزودون

المخيمات بتلك الجالونات[14]. إلى جانب ذلك فإن السكان يفتقرون أحياناً حتى لمياه الاستهلاك، وغالبية العائلات لا تزود بالمياه ولو لمرة واحدة خلال الأسبوع.

ويفيد أكثر من نصف السكان في ستة مخيمات مختلفة أن الشوارع تفيض بالمياه العادمة حال نزول المطر، ويُخبر أهالي مخيم برج البراجنة عن وجود مشاكل في شبكات الصرف الصحي حتى بدون هطول الأمطار، ولا شك في أن مثل هذه المشاكل تعمل على انتشار القوارض والحشرات حيث يقول 60 ٪ من سكان المخيمات – عدا مخيم واحد – أنهم يعانون من انتشار القوارض والحشرات في شوارع مخيماتهم. وتحد هذه الظروف السيئة من وجود أماكن مناسبة للعب أو التنزه مما يُجبر الأطفال واليافعين على اللعب في الشوارع والأزقة والتُرع والمباني المتصدعة.

من نهر البارد إلى عين الحلوة: المخيم والثورة

هناك عظاتٌ وجبَ تعلمها من النزاع الذي تأجج في نهر البارد خلال عام 2007 ومن المأساة التي ترتبت على ذلك النزاع ومن النموذج ذاته الذي يتكرر اليوم في مخيم عين الحلوة، حيث يجب التوقف عن الزج باللاجئين في مخيماتهم فقط ووضع حد لظاهرة التسلح.

تعود جذور النزاع الذي حدث في نهر البارد في شمال لبنان إلى فترة الهجوم الإسرائيلي في عام 2006، ويروي «عبد الله محمد بركة» وهو أحد سكان المخيم ومنسق المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني أن المتطرفين (لم يكونوا فلسطينيين) ظهروا لأول مرة خلال الهجوم الإسرائيلي ليكسبوا مكاناً في الساحة اللبنانية، وبعد ثلاثة شهور أعلنوا عن أنفسهم تحت اسم «فتح الإسلام». وبعد انتهاء الهجوم الإسرائيلي تعاظمت قوتهم حتى أصبحوا أقوى الأطراف المسلحة، وفي مايو/أيار من عام 2005 قاموا بمهاجمة نقاط تفتيش تابعة للجيش اللبناني مما أدى إلى مقتل 27 جندي لبناني.

ويقول «عبد الله»: «أكثر ما صدمني كان ردة فعل الجيش اللبناني. تخيل معي برجاً شاهقاً فيه الكثير من السكان تأتي إليه بعض الكلاب الضارية فيأتي الجيش ويهدم البرج بكامله وبما فيه من بيوت الناس الآمنين لأجل قتل تلك الكلاب. ذلك ما حدث هنا. مليوني قذيفة وُجهت لمخيمنا خلال 105 يوماً مما أدى إلى تدمير 6,000 منزل كان يأوي 33,000 إنسان»

ويكمل «عبد الله» بقوله أنه ورغم أن 55 مدنياً فقط قضوا خلال قصف الجيش اللبناني للمخيم إلا أن عواقب ذلك القصف باتت طويلة الأمد. لقد تعاقب على ذلك القصف أن ثلثي المخيم بات فارغاً حيث

لا يزال نحو 5,000 لاجيء يعيشون في كرفانات مسبقة التجهيز

فرَّ السكان إلى كل غرفة ومساحة ممكنة متواجدة في المخيمات الأخرى والتي كان أقربها مخيم البداوي الذي تضاعفت أعداد سكانه فور ورود الفارّين إليه. بعض الشقق باتت حينها ملجأ لما تعداده 65 شخصاً. وبقي نحو 5,000 ساكن ممن ليس لديهم أقارب أو أصدقاء، وممن لا يستطيعون تحمل تكلفة إيجار وحدات سكنية، في كرفانات خارج نهر البارد (كان مبلغ 150 دولار أمريكي في الشهر الذي قدمته الأونروا غير كاف حينها). وكان من الصعب على السكان التعايش مع الظروف السيئة التي كان عليهم مواجهتها، فيما لا يزال معظمهم يعيشون فيها حتى اليوم.

وبعد ثماني سنوات، تم إعادة بناء نحو ثلث المخيم فقط، فيما لا يزال نحو 9,000 شخص ينتظرون العودة حسب تقديرات «بركة»، بالرغم من وجود خطة قُدمت في مؤتمر للمانحين في فيينا عام 2008 للتعامل مع الأزمة وكان من المتوقع أن تكتمل بحلول عام 2011، لكن سير عملية إعادة البناء كان بطيئاً جداً لوجود عدة عقبات تمثلت في غياب التمويل و»الفساد» حسب آراء معظم الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معهم. ويرفض العديد من السكان العودة إلى المنازل التي تم إعادة بنائها بالرغم من أن المباني الجديدة تبدو جميلة ومتناسقة من الخارج، كما تبدو الشوارع أكثر اتساعاً، لكن الوحدات السكنية الجديدة تعد أصغر بنحو 33 ٪ (120-38 متر مربع) من تلك القديمة، كما يُحظر على السكان زراعة الأشجار.

ويقول «بركة»: «من الجدير بالذكر أن كل وحدة سكنية تحتوي على الأقل على خمسة أشخاص أو أكثر». اليوم، بازدياد أعداد اللاجئين في مخيم عين الحلوة -أكبر مخيمات اللاجئين- من 70,000 إلى نحو 100,000 لاجىء، فإنه يبدو وأن المخيم يتحول تدريجياً ليشابه مخيم نهر البارد في كونه بؤرة التمرد وانعدام الأمن. وكشفت دراسة استقصائية أجرتها شركة برسو (Pursue) أن نحو 60 ٪ من سكان المخيم يعتبرون أن المخيم أصبح أقل أمناً خلال العامين الماضيين، فيما شهد نحو نصف السكان أعمال عنف خلال الستة أشهر الماضية، ويعتقد نحو 63 ٪ أن السبب الأساسي في تصاعد أعمال العنف في المنطقة يعود لأسباب سياسية.

بالرغم من أن المباني الجديدة تبدو جميلة ومتناسقة من الخارج، تعد الوحدات السكنية الجديدة أصغر بنحو 33% من تلك القديمة

تدفق اللاجئين السوريين

تعتبر سوريا الدولة الأكثر إنتاجاً للاجئين والنازحين، فبحلول نهاية عام 2014، كان عدد النازحين السوريين قد وصل إلى 7.6 مليون، فيما وصل عدد اللاجئين إلى 3.88 مليون لاجيء[24]. وفي حال استمرت أعداد اللاجئين بالازدياد بالقدر المتوقع فإن الحرب الأهلية في سوريا ستتسبب في أعظم هجرة جماعية حدثت منذ مذبحة روند في عام 1994[34]، وتكون بذلك أزمة اللاجئين السوريين هي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية.

وبحلول عام 2014، كان نحو 14 ٪ من المواطنين السوريين قد خرجوا من بلادهم، حيث شكل اللاجئون السوريون ما نسبته 23 ٪ من كل اللاجئين الذين يقعون تحت حماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[44].

وتضم لبنان اليوم 1.5 مليون لاجئ من سوريا (من بينهم 300,000 لم تسجلهم الأونروا أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وبذلك تصبح لبنان الدولة المستقبلة لأكبر نسبة من اللاجئين. واتخذت الحكومة اللبنانية مؤخراً بعض الخطوات التي من شأنها الحد من دخول اللاجئين إلى أراضيها، حيث فرضت القيود على منح التأشيرات ونشرت القوات العسكرية على الحدود. على سبيل المثال، قام الجيش اللبناني، بتاريخ 16 يونيو/حزيران 2015، بتكثيف الإجراءات الأمنية على الحدود الجنوبية الشرقية لمنع تدفقات جديدة من اللاجئين بعد أن اقتربت الفصائل المتنازعة في سوريا من جبل حرمون. إلى جانب ذلك، تم نصب كاميرات مراقبة بلدة حدودية واحدة على الأقل، وهي شبعا[54]. ورغم أن جميع

اللاجئـين يعيشـون ظروفـاً صعبـة وقاسـية إلا أنـه لا يمكـن النظـر إليهـم كمجموعـة واحـدة؛ فاللاجئـون الفلسـطينيون الذيـن فـروا مـن سـوريا والذيـن يبلـغ عددهـم 45,000 لاجئ يواجهـون ظروفـاً تختلـف عـن ظـروف بـاقي السـوريين اللاجئـين في لبنـان.

أرقام وإحصائيات: اللاجئون السوريون

- 2.73 مليون لاجئ سوري مسجل
- أكثر من 70,000 ينتظرون أن يتم تسجيلهم
- 1.07 مليون سوري لاجئ في لبنان
- 748,000 سوري لاجئ في تركيا
- 596,000 سوري لاجئ في الأردن

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق اللاجئين

الفلسطينيون اللاجئون في سوريا: حياةُ الهجرتين

تشير الإحصاءات إلى أن الفلسطينيين اللاجئين في سوريا والذين يبلغ تعدادهم نصف مليون فلسطيني قد بات نصفهم نازحاً في سوريا أو لاجئاً من جديد في دولة أخرى. وأشارت دراسة قامت بها شركة برسو (Pursue) للاستشارات إلى أن ما يقارب 45,000 لاجئ فلسطيني من الذين فروا إلى لبنان جاءوا من مخيماتهم في سوريا حيث كان أغلبهم من مخيم اليرموك الذي يقع قرب العاصمة دمشق. ومما يجدر ذكره هو أن مخيم اليرموك -أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا- قد شهد الكثير من العنف خلال السنوات القليلة الماضية إثر اقتتال قوات النظام السوري والمجموعات الموالية له مع مجموعات المعارضة المسلحة.

وتشير الدراسة إلى أن 87 ٪ من اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من سوريا إلى لبنان كانوا قد فروا خوفاً من العنف أو القتل، وتشير ذات الدراسة إلى أن 47 ٪ من أولئك اللاجئين تحدثوا عن شُح الطعام والمياه النظيفة، بينما قال 36 ٪ آخرون أنه قد تم تدمير بيوتهم خلال الحرب.

وحتى شهر أغسطس/آب عام 2013، كان الفلسطينيون اللاجئون في سوريا يتمتعون بحرية العبور إلى لبنان طالما حصلوا على تصريح بالمغادرة من الحكومة السورية، وكانت بطاقات عبورهم تُحول إلى تأشيرات إقامة صالحة لمدة ثلاثة شهور ويمكن تجديدها لأربع مرات مجاناً، حيث يدفع هؤلاء اللاجئون رسوماً رمزية للمكوث في لبنان بعد مرور عام على دخولهم. أما أولئك الذين يعبرون إلى لبنان بشكل غير قانوني فيمكنهم دفع رسوم أكبر كـ «صك غفران» لجعل مكوثهم في لبنان قانونياً[64].

وتغيرت سياسة التعامل مع اللاجئين بعد ذلك، حيث سُمح فقط لخمس فئات من الفلسطينيين بالعبور من سوريا إلى لبنان، وهم حملة التأشيرات مسبقة القبول، وأولئك الذين ينوون العبور إلى دولة ثالثة، ومن لديهم مقابلات في سفارات إحدى الدول، ومن لديهم أسباب طبية، أو ممن لديهم أقارب يسكنون في لبنان بشكل قانوني.

وفي مايو/أيار 2014، تغيرت القوانين مرة أخرى، حيث أعادت الحكومة اللبنانية في الرابع من ذات الشهر حوالي 40 لاجئاً فلسطينياً إلى سوريا، وهو ما يُعتبر خرقاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية، والذي ينص على عدم جواز إرجاع اللاجئين من ذوي الحاجة الحقيقية إلى أماكن اضطهادهم أو الإساءة لحقوقهم المشروعة، كما يتعارض مع التزامات لبنان وفقاً للقوانين الدولية[74]. وقامت السلطات اللبنانية باعتقال واحتجاز الأربعين فلسطينياً في مطار بيروت ووجهت لهم تُهم امتلاك وثائق ثبوتية مزورة ومن ثم قامت بترحيلهم قسرياً إلى الحدود اللبنانية السورية وأُمروا بالعودة إلى سوريا.

وفي ذات اليوم تم تداول تقارير عن لاجئين فلسطينيين حاولوا العبور من سوريا إلى لبنان بشكل قانوني إلا أنهم مُنعوا من ذلك، بينما تم تسليم مذكرة لخطوط الطيران مفادها «ألا يتم نقل أي لاجئ فلسطيني من سوريا إلى لبنان مهما كانت الأسباب ومهما كانت الوثائق التي يحملها وإلا ستتعرض شركة الطيران للتغريم وسيتم إرجاع المسافر إلى حيث كان».

وصرحت وزارة الداخلية اللبنانية بعد خمسة أيام من ذلك بالقول إن الفلسطينيين اللاجئين في سوريا يستطيعون دخول لبنان فقط إذا كان بحوزتهم واحد مما يلي:

- تصريح دخول من قِبَل الأمن العام.
- تأشيرة إقامة لمدة سنة أو ثلاث سنوات.
- تأشيرة دخول وخروج.
- تذكرة طيران وتأشيرة دخول صالحتان لبلد ثالث، حيث يستطيع الفرد بذلك الحصول على تأشيرة عبور لمدة 24 ساعة.

وأطلعت جهات غير حكومية منظمة العفو الدولية على أن تحقيق هذه الشروط صعب ومكلف للغاية، وقد علقت منظمة العفو الدولية على ذلك خلال تقرير نشرته في يوليو/تموز 2014، حيث قالت فيه: «إن غاية هذه الشروط هو منع الناس الفارّين من الأوضاع في سوريا من اللجوء إلى لبنان. ورغم إنكار المسؤولين لذلك، إلا أن هناك أدلة على أنه ومنذ مايو/أيار 2014، حُرم بعض اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا من تجديد إقاماتهم المؤقتة في لبنان مما جعل مسألة بقائهم مسألة غير واضحة قانونياً وقد يتعرضوا على إثرها للاعتقال والتهجير».

وفي نفس السياق، أصبح الآلاف من الفلسطينيين اللاجئين في سوريا والمتواجدين في لبنان يعانون أكثر بكثير من الفلسطينيين اللاجئين القاطنين في لبنان بسبب الظروف المعيشية الصعبة والقيود التي يتم فرضها عليهم.

- الدَخل: أشارت دراسة نشرتها شركة بورسو (Pursue) إلى أن معدل الدخل الشهري للفرد الفلسطيني اللاجئ في سوريا والقاطن في لبنان يبلغ حوالي نصف ما يحصل عليه الفلسطينيون اللاجئون في لبنان. في مخيم برج البراجنة على سبيل المثال، يحصل الأول على 426 دولار أمريكي مقابل 607 دولار يحصل عليها الأخير. ويعيش في مخيم الجليل نحو 95٪ من الفلسطينيين السوريين في فقر مدقع مقارنةً مع 67٪ من الفلسطينيين اللبنانين ممن يعيشون في ذات الظروف في المخيم، كما تفتقر أعداد كبيرة من الفلسطينيين السوريين إلى بيئات وظيفية آمنة ومستقرة.

ومن المتوقع أن يتسع هذا الفرق بين دخل الفلسطينيين السوريين والفلسطينيين اللبنانيين مع الوقت، مما سيتسبب في أوضاع أكثر سوء. بالإضافة إلى ذلك فقد أعلنت الأونروا أنها ستتوقف عن إعطاء الفلسطينيين السوريين في لبنان أُجرة السكن والتي تبلغ 100 دولار أمريكي لكل أسرة في حين ستستمر الوكالة بمنح 27 دولار أمريكي شهرياً لكل شخص مقابل حاجته للغذاء[84].

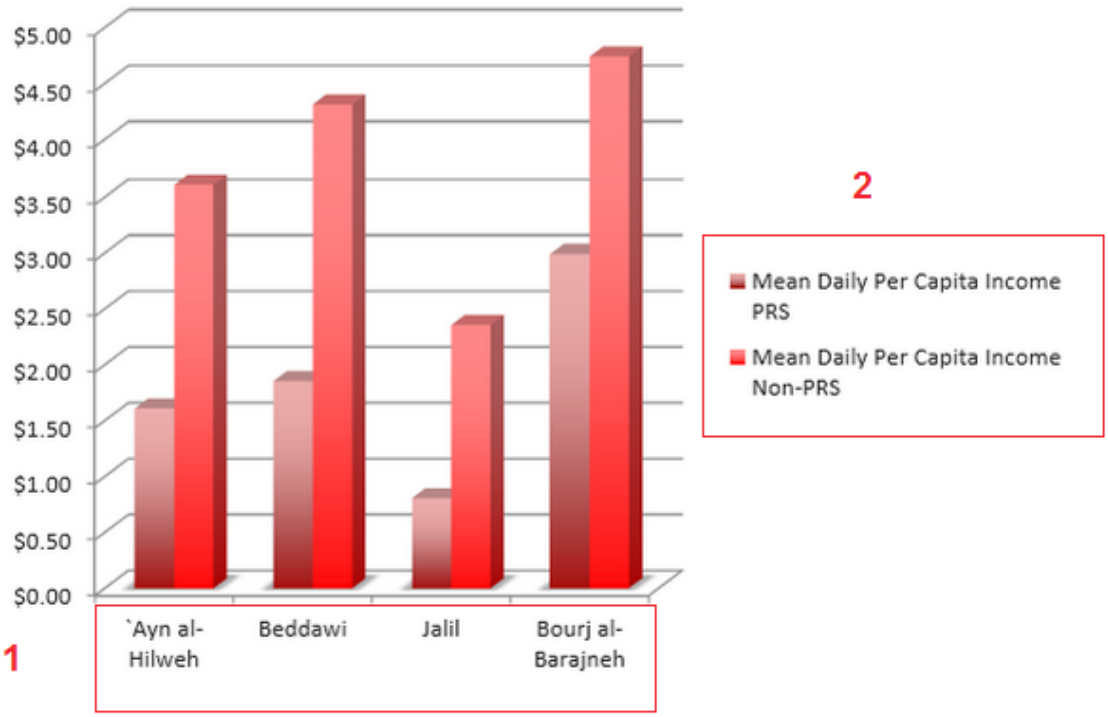

1 - عين الحلوة - بداوي - الجليل - برج البراجنة

2 - الدخل الشهري للفرد (اللاجئين الفلسطينيين في سوريا)
الدخل الشهري للفرد (غيرهم)

- ظروف السكن: غالباً ما يلجأ الفلسطينيون القادمون من سوريا إلى مخيمات اللاجئين في لبنان، حيث تكمن أكبر تجمعاتهم في مخيم عين الحلوة ومخيم البداوي ومخيم الجليل ومخيم برج البراجنة حيث المساكن الأغلى أُجرة، والتي قد يدفع الفلسطينيون السوريون مقابلها 200 دولار أمريكي شهرياً، أي ما يعادل 70% من دخلهم كاملاً. وليؤمن الفلسطينيون القادمون من سوريا إلى لبنان مسكناً لهم فإنهم غالباً ما يستأجرون مساكن – وهو أمر لم يعتده سكان المخيمات – أو أنهم يبنون ملجأً مؤقتاً أو يسكنون بيتاً مهجوراً.

وتنتشر في هذه المساكن ظاهرة الكثافة السكانية حيث يبلغ معدل الأفراد الذين يسكنون في غرفة حوالي 5.7 فرداً للغرفة الواحدة في مخيم الجليل مقارنةً بحوالي 3.6 فرداً للغرفة كمعدل لنظرائهم من الفلسطينيين اللاجئين في لبنان.

- الكهرباء: قالت عائلات اللاجئين الفلسطينيين السوريين من كل مخيمات لبنان بأنهم لا يستطعيون تعويض نقص الكهرباء الحكومي بشراء مولدات خاصة لأنها مكلفة وهم لا يتوفرون على ثمن شرائها.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الظروف الفارقة لها تأثيرات سلبية، ويعرب معظم الفلسطينيين اللبنانيين عن قلقهم تجاه أمن وتحسن الوضع الاقتصادي للمخيمات في ظل تدفق اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، غير أن نحو 80 ٪ من الفلسطينيين اللاجئين في لبنان يعبرون عن تضامنهم مع اللاجئين الجدد وثقتهم بهم وتأهبهم للمساعدة في أي وقت.

وأشارت ذات الدراسة إلى أنه وفي حال لم يتم تحقيق أي نصر أو التوصل لأي اتفاق سلام في سوريا خلال عام فإن الخيارات التي يفضلها اللاجئون الفلسطينيون السوريون هي إما البقاء في لبنان (كما حال اللاجئين في مخيم برج البراجنة) وإما الهجرة إلى أوروبا أو الولايات المتحدة (كما هو حال اللاجئين في مخيمي عين الحلوة والجليل) فيما قال بعض اللاجئين (29 ٪ من مخيم عين الحلوة و11 ٪ من مخيم برج البراجنة) أنهم سيعودون لسوريا على أية حال.

لاجئتان فلسطينيتان: من بقعة نزاع لأخرى

تقول «رجاء ميريانا» ،والمتزوجة من عامل طوب دخله جيد على حد وصفها، أنهما انتقلا إلى مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين بالقرب من دمشق ظناً منهم أن ذلك سيكون أسلم لهم، حيث أنه من المعروف أن الظروف المعيشية فيه تعتبر جيدة نسبيا ويُعرف عن المخيم أنه حاضنة للمهنيين من الأطباء والمهندسين. ولكن عندما نشبت الحرب الأهلية أصبحت الميليشات المتنقلة تبحث عن رجال يمكن الضغط عليهم للانضمام إليها، وفي ظل ذلك هرب زوج «ميريانا» إلى لبنان حيث التقى هناك بالعديد من أفراد أسرته واستطاع الحصول على فرصة عمل، ويقوم زوج «ميريانا» بزيارتها وأطفالهما الثلاثة على قدر استطاعته.

وتقول «ميريانا»: «حينما بلغ ابني البكر العشرين عاماً تم اختياره ليخدم في الجيش السوري. لم نكن نريد أن يواجه خطر الموت فحضر أبوه ليقنعه بالعزوف عن الانضمام لصفوف الجيش. بعد ذلك لم أرَ زوجي قط وبعد ستة شهور علمنا أن الجيش كان قد اعتقله وقتله».

وقررت ميريانا مع جنينها وابنيها اليافعين على إثر ذلك الفرار إلى لبنان حيث ساعدها أقارب زوجها حتى وصلت بسلام ووضعت ابنتها في مخيم شاتيلا شديد الاكتظاظ بالسكان حيث تعيش ميريانا اليوم مع 9,000 لاجئ فلسطيني بالإضافة إلى مواطنين لبنانين من ذوي الدخل المحدود وبعض اللاجئين الذي يرغبون في اللجوء السياسي كالقادمين من العراق.

كان ذلك قد حدث قبل عامين ولكن الحياة لم تتحسن في هذه المدة بالنسبة لميريانا التي أصيبت ابنتها بالثلاسيميا والذي يتطلب علاجه 100 دولار أمريكي شهرياً مما يجعل الوضع المادي للأسرة صعباً. وتنفق ميريانا 220 دولار أمريكي شهرياً مقابل المسكن مما تحصله من عمل ابنها الأكبر في الأعمال الشاقة ومن بيع ابنها الأصغر للقهوة والتي يحصل منها على 80 دولار أمريكي شهرياً.

وحتى يوم إجراء المقابلة معها، فإن «ميريانا» كانت قد قضت أكثر من شهر دون مهاتفة ابنها الذي بقي في سوريا والذي يخضع لتدريبات الالتحاق بالجيش. وتعرب «ميريانا» عن خوفها من مغادرة مخيم شاتيلا سيء السمعة في حال تم ترحيلها من لبنان فتقول باكية: «أنا في حالة قلق مستمرة».

أما «صفا حمود» فتصف حياتها في مخيم اليرموك بالجميلة جداً قبل الحرب الأهلية التي قطعت أواصر الوطن. فكانت تملك بيتاً وأربعة أطفال وزوجاً كان يعمل دهّاناً. ولكن حينما بدأت الحرب أُصيب أطفالها بفزع كبير، واشتد القصف حول بيتهم فغادروا البيت جميعاً ومعهم بعض الأوراق ومفتاح البيت وبعض التذكارات فقط، واحتموا يومها في مسجد ليأتيهم خبر هدم منزلهم بعد ساعة ونصف.

صفاء حمود تمسك بإثبات ملكيتها للمنزل الذي فرت منه في سوريا

بقيت «حمود» وزوجها في المسجد لمدة أسبوع حتى تم قصفه أيضاً واضطروا للفرار إلى بيت أحد أقربائهم في المحيط القريب. ولكن البيت كان مكتظاً بالناس مما دفعهم للجوء إلى مخيم برج البراجنة في لبنان حيث كان يقطن بعض أقربائهم. واليوم وبعد انقضاء ثلاثين شهراً لا زالت الظروف صعبة حيث تقطن «حمود» وزوجها وأطفالها في بيت رديء يدفعون 350 دولار أمريكي شهرياً مقابل السكن فيه في مخيم برج البراجنة، فيما يتوجب عليهم أيضاً توفير 100 دولار أمريكي شهرياً لتأمين علاج لزوجها الذي أصابته نوبة اكتئاب حادة والذي يصيبه نعاس مستمر بسبب تناول الدواء. ولا يكفي عمل «حمود» كعاملة نظافة في مدرسة وما تتقاضاه من 200 دولار أمريكي شهرياً لتغطية كل تلك المصاريف وغيرها. وتصف «حمود» ذلك بقولها: «إنها النكبة، عادت من جديد!»

اللاجئون السوريون والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

رحب اللبنانيون، حتى وقت قريب، بالسوريين كما لم يفعلوا مع الفلسطينيين، وذلك يُعزى إلى اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين بيروت ودمشق في عام 1991 والتي مكنت السوريين من دخول لبنان دون الحاجة لجواز سفر أو حتى تصريح عمل. وفي يناير/كانون الثاني من عام 2015، قامت الحكومة اللبنانية بوقف تلك السياسة تجاه السوريين فأصبحوا بحاجة لتقديم وثائق وتلبية شروط إحدى التأشيرات الثمانية لدخول لبنان: إما للسياحة أو التجارة أو ملكية عقارات أو الدراسة أو العلاج أو السفر لوجهةٍ أخرى أو لمقابلة في سفارة أجنبية أو بضمانة لبنانية (لا تتأثر بوقف هذه السياسة الطبقات المتوسطة والثرية) حيث يُسمح لحملة أيٍ من هذه التأشيرات بالبقاء لمدة شهر واحد فقط[94].

وفرضت الحكومة اللبنانية قوانين جديدة للتحكم بتجديد تصريحات الإقامة حيث يتوجب على السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق اللاجئين دفع مبلغ 200 دولار أمريكي وتقديم صورة مصدقة عن عقد الإيجار أو وثيقة تملّك عقار، وشهادة مختار على تملك صاحب الوثيقة للعقار، وتعهد موثق بعدم العمل، وإثبات مصادر الدخل أو الدعم المالي الذي يتلقاه السوري فيما يُطلب من بعض اللاجئين التوقيع على تعهد موثق بالعودة إلى سوريا حال انتهاء صلاحية إقامتهم أو حال طلبت منهم الحكومة ذلك[05].

ويجدر بالذكر أن غالبية اللاجئين السوريين لا يستطيعون دفع مبلغ 200 دولار أمريكي رسوماً لتأشيراتهم، كما أنهم لا يستطيعون تقديم الوثائق المطلوبة حيث أنهم لا يملكون عقود إيجار رسمية أو برهاناً على وجود الوسائل المادية الكافية للعيش في لبنان. وقد تسبب كل ذلك في خلق حالة من القلق وانعدام الإحساس بالأمان بين تجمعات اللاجئين في لبنان؛ فيشعر الكثيرون بالخوف من الاعتقال جراء انتهاء صلاحية تصريح إقاماتهم في لبنان في حين يشعر آخرون بالضعف والإهانة بسبب وضعهم المختلف عن باقي سكان الجمهورية اللبنانية. علاوة على ذلك فإن من يغادر لبنان ليزور صديقاً أو قريباً أو ليتفحص ممتلكاته فإنه يخاطر بخسارة صفته كلاجئ في لبنان.

ومما يزيد من خوف وحيرة السوريين في لبنان هي التقارير الإخبارية، كتقرير نُشر في العاشر من يونيو/حزيران 2015 عن اعتقال الجيش اللبناني لتسعة سوريين مشتبه بانتمائهم لجماعات إرهابية. وفي حادثة أخرى تم اعتقال 13 سورياً بسبب عدم وجود وثائق رسمية بحوزتهم.

وأكثرما قد يسبب معضلة حقيقة للسوري هو القبض عليه دون أن يملك جواز سفر لأن ذلك يحرمه من أية طريقة قانونية للبقاء في لبنان في ذات الوقت الذي لا يوجد فيه ملجأ آمن له، حيث أنه حتى حال عودته إلى سوريا فإنه سوف يُجبر على الخدمة العسكرية. وفي هذا الصدد كشفت تقارير صحفية نُشرت في ديسمبر/كانون الأول 2014 عن أن الارتفاع في عدد الإصابات وحالات الهرب من الخدمة العسكرية اضطرت حكومة بشار الأسد لاستعمال طرق إجبارية لتجنيد أعدادٍ كافية ومن ضمن تلك الطرق كان القيام بحملات اعتقال واسعة.

وكان مما فاقم يأس وعجز اللاجئين هو نظام الكفالة الذي يربط العاملين برب عمل واحد ويجعل من تغيير العمل معضلة شائكة. ولنظام الكفالة المتبنى في لبنان عواقب وخيمة، حيث يربطه ناشطو حقوق الإنسان بانتهاكات حقوق العمال، فتخبر المحامية «غيداء فرنجية» قناة الجزيرة: «لا شك في أننا نواجه تزايداً في استغلال العمال نتيجةً لتشديدات العمل الجديدة.» وتضيف بالقول أن العديد من السوريين قاموا برشوة الكفلاء من أجل الحصول على تمديد قانوني لبقائهم في لبنان.

داليا وعبد الله: عندما يكون البيت قريباً جداً في بُعده

قامت «داليا سويد» بكتابة «لقد تركت روحي هناك» على حسابها على أحد برامج التواصل الاجتماعي ووضعت صورة لحديقة منزلها في حمص بسوريا والتي لا تبعد كثيراً عن حدود لبنان الشمالية. وتستطيع «سويد» في الأيام الصافية الإشارة إلى مكان حديقتها من غرفتها الصغيرة الرديئة في منطقة البير في لبنان.

داليا سويد تمسك بصورة لمنزلها في سوريا

وتقول سويد بأنها وزوجها «عبد الله» وأبناؤها الثلاثة، هادي (13) ومحمد (12)، وتيم (5) أعوام، عاشوا حياة مطمئنة في بيتهم في سوريا حيث كانت تُدرس في مدرسة بينما كان زوجها «عبد الله» يعمل في تربية الدواجن بعد تقاعده المبكر من الخدمة العسكرية. لكن حياتها تغيرت بالكامل عندما اندلعت الحرب الأهلية في يوليو/تموز من عام 2013 بينما كانت مع ابنها الاصغر في زيارة لأقربائها في لبنان، فتذكر «سويد» ذلك بقولها: «لقد شاكت الأمور كثيراً هناك. كنا بحاجة للسلام فقط».

وبعد عشرة أيام خلال زيارتها للبنان هاتفها زوجها «عبد الله» مُخبراً إياها ألا تعود لسوريا وقد علمت السبب. كانت سويد ترى وتسمع دوي الإنفجارات. وفي خضم ذلك أحجم العديد من المجندين في الجيش السوري عن الاستجابة للأوامر مما دفع القيادة إلى الانتقام، وقد حذر رفقاء «عبد الله» إياه ففر هارباً مع باقي أولاده إلى لبنان ورشى بعض المسؤولين ليستطيع دخول لبنان. وتقول «سويد» أن معظم الناس من قريتها لم يستطيعوا دفع الرشاوي فبقوا هناك وماتوا.

مكثت أسرة «سويد» في البداية في ملجأ مع 21 شخصاً آخر وقد تحسن وضع الأسرة حين حصلت «سويد» على فرصة تدريس اللغة الإنجليزية في مدرسة خاصة يديرها «علاء عبد الواحد» بدلاً عن أخيه الذي تم اغتياله بعد أن كان له دور مساعد لقوات المعارضة لنظام بشار الأسد. ولذلك يبدي «عبد الواحد» تعاطفاً كبيراً تجاه تدفق اللاجئين السوريين، وقد قام بفتح مدرسته لدوام مسائي يتلقى فيه أبناء اللاجئين السوريين تعليماً مجانياً لا يُبقي عليهم إلا ثمن المواصلات إن كان هناك حاجة للتنقل.

وتقوم سويد بتدرس الطلبة اللبنانيين خلال الدوام الصباحي مقابل 200 دولار أمريكي شهرياً ومن ثم تقوم بتدريس الأطفال السوريين في الفترتين المسائيتين دون مقابل، ولكن ذلك لا يسد كافة احتياجات

والد ووالدة زوج داليا

الأسرة خاصةً وأن زوجها عبد الله يعمل بشكل متقطع في مجال البناء. وتتلقى الأسرة مساعدات غذائية من مفوضية الأمم المتحدة على شكل بطاقات تموين تقدر قيمتها بـ 19 دولاراً أمريكياً شهرياً لكل فرد. وبمقارنة دخلهم مع حجم نفقاتهم: 250 دولاراً شهرياً أجراً للمسكن وما مقداره 400 دولار شهرياً للطعام لأسرة مكونة من خمسة أفراد إلى جانب والدي «عبد الله» الذين يسكنان في غرفة خرسانية بالقرب من عائلة «سويد»، والذين يقضيان وقتهما حزناً على أحد أبنائهما وحفيدٍ بقي في سوريا ليرعى مزرعتهما وكلاهما قتلا خلال قصف عشوائي.

وتشكو «سويد» من شُح الدخل بقولها: «أنا لا أعرف كيف سأتمكن من تحمل تكلفة العملية الجراحية الضرورية لي. يتوجب علينا الحد من نفقاتنا لجعلها تكفي للمسكن والطعام. يحدث أحياناً ألا يوجد في البيت دولار واحد». ومما يزيد الأمر سوءاً على عائلة «سويد» هو أن إقامتهم في لبنان رسمياً قد انتهت ويتوجب عليهم تجديدها مما يتطلب منها أن تتخلى عن وظيفتها وهي مصدر الدخل الثابت الوحيد للعائلة. ويبقى للخوف مكان كبير في صدر كل من «داليا» و«عبد الله» خاصةً بسبب خدمته العسكرية السابقة، ويتضاعف هذا الخوف في كل مرة يسمعون فيها أنباء تفيد باعتقال أحد من جيرانهم أو اختفائه فجأة.

وتكمل «سويد» شكواها: «هم لا يريدوننا هنا حتى عندما نموت. توفي عم عبد الله بعدما عانى من المرض والشيخوخة ولكن السلطات قالت بأنه لا يمكن للسوريين أن يُدفنوا هنا! ماذا كان لنا أن نفعل؟ وافقت بعد ذلك إحدى القرى النائية على دفنه فيها».

الملجأ

لم تقم الجمهورية اللبنانية كباقي الدول التي لجأ إليها السوريون ببناء أو تبني مخيمات لإيواء اللاجئين من سوريا، وذلك خوفاً من تكرار تجربة اللاجئين الفلسطينيين في البقاء في لبنان. يبقى اللاجئون في البداية مع أسرهم أو أصدقائهم حيث بات هناك طابع تاريخي لحركة التنقل بين سوريا ولبنان، ولكن عندما باتت الأسابيع والشهور سنيناً أصبح اللاجئون بحاجة لدفع مبالغ كبيرة من أجل استئجار مساحات صغيرة أو السكن في مبانٍ مهجورة أو العيش في خِيام أو إيجاد مأوى آخر في أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي -رغم أنها أُسست للفلسطينيين- باتت اليوم ملجأ لسواهم أيضاً. على سبيل المثال، يأوي مخيم شاتيلا اليوم 22,000 لاجيء غالبيتهم من ذوي الدخل المحدود من مصريين وسوريين وأكراد وحتى لبنانيين.

وترفض الحكومة اللبنانية تأسيس مخيمات جديدة للاجئين السوريين لكي لا تصبح مثل مخيمات الفلسطينيين فتأوي من اللاجئين المزيد. وفي إطار ذلك فإنها تمنع أي تدخل في تعزيز سكن اللاجئين في خيام حتى أصبح الطلب على مساكن للجوء أكثر من العرض. وقد أُجبر 81 ٪ من اللاجئين السوريين على دفع ما معدله 200 دولار أمريكي شهرياً مقابل ما يمكن وصفه بـ «تراب وبعض الجدران». ويقطن نحو 55 ٪ من السوريين في مساكن مكشوفة وغير آمنة مثل الكراجات والمباني غير الجاهزة والمخيمات غير الرسمية مقارنةً بـ 40 ٪ في عام 2014[15].

وقد نشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريراً قالت فيه إن 27 ٪ من اللاجئين السوريين المسجلين لديها يعانون من نقص المياه القابلة للشرب بينما يشكو 29 ٪ منهم من شبكات الصرف التي لا تلبي المعايير الصحية الأساسية فيما يعاني 70 ٪ منهم من عدم القدرة على الحفاظ على نظافتهم الشخصية أو المنزلية بسبب أزمة المياه[25].

من العمل بالزراعة إلى أقفاص الدواجن

يصعب على اللاجئين السوريين تحمل الأعباء المادية لاستئجار مسكن يمكثون فيه، مما يدفعهم إلى السكن في خيام يتلقونها من مؤسسات إغاثية أو أنهم يمكثون في أية أبنية يجدونها فارغة. وفي الطرق المؤدية للمدن اللبنانية تنتشر أقفاص الدجاج على شكل أبنية اسمنتية بدون دجاج فيها. فالناس، البشر يسكنون هذه الأقفاص.

تسكن في كل واحدة من الأبنية نحو 12 أسرة. ويشرح «محمد غازي حرفوش» كيف وجدوا أنفسهم هناك بقوله: «نحن من مدينة القصير التابعة لمحافظة حمص وهي قريبة جداً من الحدود. لقد دمر الجيش الكثير بعد المظاهرات التي حدثت دعماً للثورة. ولم يبق لدينا طعام وانعدمت الخدمات الطبية. لقد قضينا العديد من الأسابيع نتنقل ما بين بيوتنا والملاجئ حتى أننا حفرنا الأرض لنحمي أنفسنا من القصف». ولدى «حرفوش» سبعة من الأخوة أحدهم طفلة صغيرة وُلدت في الملجأ الذي قاموا بإنشائه بأنفسهم. وكانت أسرته قد لاذت بالفرار مشياً على الأقدام في عام 2013.

وعندما وصلت أسرة «حرفوش» إلى الحدود قاموا بدفع 300 دولار أمريكي عن الأسرة كاملة واستطاعوا العبور بسلام إلى لبنان. ولجأوا في البداية إلى مدرسة مكتظة باللاجئين حيث لم يتبقَ معهم أية نقود للتنقل، وبعد ذلك قدمت لهم مؤسسة إغاثية الخيام. ويقول «فارس فيصل فرحوش»، وهو أحد أقرباء

«محمد»، موضحاً سبب مغادرتهم: «لقد كان هناك سبع أسر في خيمتين فقط. كنا متكدسين جداً لدرجة أن طفلي الصغير حُرق بشمعة وبعدها عثرنا على أفعى في سريره. تقدمنا بطلب للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للانتقال إلى مكان آخر وبذلك استطعنا الوصول إلى هذه الأقفاص. وما يجعل الأمور سيئة هو تهديد صاحب المزرعة بطردنا».

وتعاني زوجة «محمد» من ضيق الحال كلما أرادت شراء الحليب والحفاضات لطفلها حديث الولادة، فما تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من بطاقات غذائية قيمتها 19 دولاراً أمريكياً لا تكفي لسد احتياجاتهم، فتوقف خمسة من أطفالها عن الذهاب إلى المدارس لأنهم لا يستطعيون تحمل نفقات المواصلات من وإلى المدرسة. وتعبر زوجة «محمد» عن مأساتها بتمني الموت: «أنا نادمة على مجيئنا للبنان. ليتنا متنا هناك».

التعليم

كشفت منظمة العمل الدولية أن أكثر من نصف اللاجئين السوريين في لبنان هم في ما دون الرابعة والعشرين من العمر، ويبقى ثلثهم إما أمّياً أو أنه لم يذهب للمدرسة مطلقاً. وتضيف المنظمة بالقول إن 40 ٪ من هؤلاء اللاجئين أكملوا تعليمهم الأساسي دون الاستمرار إلى ما بعد تلك المرحلة.

وتستمر هذه الظاهرة في لبنان حيث يبقى فقط ما نسبته 31 ٪ من الأطفال المؤهلين للالتحاق بالمدرسة ملتزمين بالدراسة، وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لذلك؛ وهي إما عدم قدرة الأسر على دفع الرسوم، أو عدم توفر وسائل مواصلات لمدارس قريبة، أو اختلاف لغة التدريس حيث يدرس الطلاب اللبنانيون بعض المواد الدراسية باللغة الإنجليزية أو الفرنسية بينما تُدرس كافة المواد في سوريا باللغة العربية فقط[35]. وكشفت الأمم المتحدة في مارس / آذار 2014 عن أن أعداد اللاجئين المؤهلين للالتحاق بالدراسة تفوق مقدرة المدارس اللبنانية على استيعابهم.

طلاب سوريون في فصل دراسي في مدرسة بشمال لبنان

ورغم أن تدفق اللاجئين قد أنهك الحكومة اللبنانية إلا أنه كان هناك بصيص أمل في عام 2014 حينما تم تعيين «إلياس بو صعب» وزيراً للتعليم، حيث أعلن حينها عن حملة تمتد لثلاث سنوات وتهدف لدمج 400,000 طفل في المسيرة التعليمية بحلول عام 2016 وحمل المشروع عنوان «التعليم لكل الأطفال». وكانت الخطوة الأولى في هذه الحملة هي تبني الدوام المسائي في المدارس الحكومية حيث بدأت 156 مدرسة حكومية بذلك في بداية عام 2015. بذلك كان للطلاب اللبنانيين أن يدرسوا في الفترة الصباحية موادهم والتي تدرس لهم بالانجليزية والفرنسية بينما كان لحوالي نصف مليون طالب سوري أن يدرسوا في الفترة المسائية باللغة العربية. ومما يجدر ذكره هو أن تكلفة هذه الحملة تبلغ 263 مليون دولار أمريكي وهي بذلك تمثل أكبر مجهود تعليمي إنساني تم إطلاقه في حالة طوارئ.

وتم الإعلان عن برنامج التعليم السريع لمنح الأطفال السوريين ممن انقطعوا عن الدراسة لأكثر من عام فرصة لتعويض ما فاتهم واللحاق بالمرحلة التعليمية المفترضة، ويبقى أن يتم جمع التبرعات اللازمة حتى تتم المباشرة في هذا البرنامج[45].

هل تحاول الشركات الأمريكية صنع أرباحها من المساعدات؟

أبعد ما قد يتوقع المرء أن يُسأل عنه من قبل لاجئ سوري يعلم اللغة الإنجليزية للصف السابع في مدرسة حكومية لبنانية هو «ما هي الأوليسترا؟»

الأوليسترا هي الاسم المتداول لمادة بديلة للدهون يصنعها تجمع «بروكتيروجامبيل» الصناعي في الولايات المتحدة، حيث يعمل هذا التجمع على مساعدة المستهلكين على خفض أوزانهم، وفي التسعينيات من القرن الماضي كان التجمع قد تعرض لإقبال أقل من الزبائن بسبب الكشف عن الأعراض الجانبية التي تتركها منتجاته من تشنجات وإسهال.

قامت المعلمة بطرح سؤالها بعد أن رأت السؤال التالي مُعنوناً في كتاب المدرسة «هل نحن جاهزون لتناول الدهون الخالية من الدهون؟» وبعد ذلك قدم الكتاب وصفاً لحفلة عشاء قام بتحضير الطعام فيها الشيف «جون فولس» حيث وُصف الطعام بما فيه من سلطات وصلصات وكعكة الآيس كريم بالمغذي والشهي. «كل لقمة كانت عظيمة اللذة» كما يقول الكتاب، وبعد ذلك انتقل للقول بأن الطعام احتوى على القليل فقط من الدهون حيث أن الشيف جون استعمل زيتاً «سحرياً» يسمى «أوليسترا» والتي يتعرف عليها الجسد كدهن خال من الدهون. وفي صفحة أخرى من الكتاب ذُكرت كل من «بيتزا هت» و«كنتاكي» و«ماكدونالدز» كمطاعم موجودة في لبنان للوجبات السريعة.

ويبقى السؤال هنا: هل طرح نقاشات كتلك المتعلقة بالأوليسترا مناسبة للطلاب الذي تتراوح أعمارهم بين 12 و13 عاماً في ظل سعيهم لتعلم وحب لغة جديدة؟ ولماذا تبدو العلامات التجارية الأمريكية وكأنها تُسوق بشكل خفي من خلال المناهج الدراسية؟

التوظيف

في دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام 2013، تم الإشارة إلى أنه وبالرغم من حصول نحو 70 ٪ من اللاجئين السوريين البالغين سن العمل على وظيفة من نوع ما، إلا أن نسبة العاملات من النساء كانت أقل بكثير (نحو 32 ٪). إلى جانب ذلك، أشارت الدراسة إلى أن 88 ٪ من هذه الوظائف هي من النوع اليدوي أو الذي لا يتطلب مهارةً أو تدريباً معيناً، وأن 56 ٪ منها تقتصر على مواسم أو أسابيع أو أيام محددة.
بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن انعدام السلامة صفة متكررة في كثير من تلك الوظائف، حيث أن حوالي نصف اللاجئين السوريين الذين يعملون في لبنان يعانون من آلام المفاصل أو من التعب المفرط إلى جانب التعرض للغبار والدخان والحر الشديد صيفاً والبرد القارس شتاءً خلال عملهم.

ومن المثير للتساؤل أن الأجور التي يتقاضاها هؤلاء اللاجئون لا تعكس طبيعة عملهم الشاق والخطر، حيث تقول منظمة العمل الدولية بأن العمال السوريين يتقاضون أقل مما يحصل عليه نظراؤهم اللبنانيون؛ فيقل الدخل الشهري للاجئ السوري في لبنان بما نسبته 40 ٪ دون الحد الأدنى للأجور والذي يقدر بـ 675,000 ليرة لبنانية، أي ما يعادل 448 دولار أمريكي. ومن الجدير بالذكر أن النساء السوريات يحصلن على 60 ٪ فقط مما يحصل عليه الذكور السوريون مقابل إنجاز نفس العمل.

وتعلق على ذلك المستشارة الإقليمية لسياسات التشغيل في منظمة العمل الدولية «ماري قعوار» بالقول: «إن الأعداد الكبيرة للاجئين السوريين العاملين بأجور منخفضة يزيد من نسبة العمالة غير الرسمية مما يتسبب في خفض الأجور أكثر وفي جعل ظروف العمل أسوأ. وينعكس ذلك سلبياً على أوضاع اللاجئين وتجمعاتهم في لبنان حيث أن اللاجئين يفتقدون الحياة الكريمة وسبل العيش الكريم».

بالأرقام: معاناة الموظفين من اللاجئين السوريين

- 88 ٪ من السوريين اللاجئين في لبنان يعملون في وظائف إما تتطلب القليل من المهارات أو أنها لا تتطلب أبداً.
- 56 ٪ من اللاجئين يعملون في وظائف موسمية أو أسبوعية أو يومية.
- 418,000 ليرة لبنانية (277 دولار أمريكي) هو معدل الدخل الشهري للعامل السوري اللاجئ مقارنةً مع الحد الأدنى للأجور البالغ في لبنان 675,000 ليرة لبنانية (448 دولار أمريكي).

الرعاية الصحية

يعاني الكثير من السوريين اللاجئين في لبنان من حاجة ماسة لرعاية صحية مناسبة بسبب ما تعرضوا له من إصابات وحالات مرضية مزمنة أثناء تواجدهم في سوريا خلال الحرب، لكن هذه الحاجة قوبلت بالمنع في لبنان حيث لا يستطيع اللاجئون الوصول إلى أو الاستفادة من الخدمات الطبية المتاحة لسواهم. فيعتمد اللاجئون السوريون – كما الفلسطينيون – على دعم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الحصول على الرعاية المناسبة في ظل التكلفة الباهظة لتلقي الرعاية من مؤسسات صحية خاصة.

وفي مايو/أيار من عام 2013، اضطرت المفوضية للحد من دعمها للرعاية الأساسية واكتفائها بدعم حالات حرجة في إطار معين بسبب عجز في الميزانية. وحتى حينما يلبي اللاجئون المعايير المتشددة لتلقي هذا الدعم فإنهم يُجبرون على دفع 25 ٪ من التكاليف وهو ما يمنع بعض المصابين بحالات خطرة كالسرطان والفشل الكلوي وأولئك المصابين بحالات خفيفة كالحرق أو جروح العيارات النارية من الاستفادة من دعم المفوضية.

خطوة للأمام: نحو سياسة أكثر إنسانية في التعامل مع اللاجئين

تسببت النزاعات بتشرد أكثر من 51 مليون إنسان حول العالم يسكن جُلُّهم فيما يُعرف بمستودعات أو أماكن بالية يبقون فيها لأعوامٍ وعقود في حين يجب أن يكون لجوؤهم حالةً مؤقتة فقط، لكن ذلك سببه بشكل أساسي لجوؤهم إلى دول نامية بالكاد تستطيع إغاثة مواطنيها.

Years Since Situation Began	Population	Host Country	Number
60	Palestinians	Gaza, West Bank, & Lebanon	2,106,100
50	Tibetans	Nepal	20,000
41	Palestinians	Jordan, Saudi Arabia, Egypt, Kuwait	536,400
40	Eritreans	Sudan, Ethiopia	207,500
35	Filipinos	Malaysia	72,400
33	Angolans	Zambia	27,100
33	Sahrawi	Algeria	90,000
32	Congolese (Kinshasa)	Angola	12,700
29	Afghans	Iran, Pakistan	2,790,900
29	Iraqis	Iran	58,100
28	Ethiopians	Sudan	10,000
25	Sri Lankans	India	120,000
25	Sudanese	Uganda, Kenya, Ethiopia, et al.	145,200
24	Myanmarese	Thailand	111,100
20	Myanmarese	India	100,000
19	Liberians	C ™te dÕIvoire, Ghana, et al.	71,100
19	Mauritanians	Senegal	32,400
19	Myanmarese Chin	Malaysia	30,000
17	Afghans	Russia, India	92,000
17	Bhutanese	Nepal	101,000
17	Georgians	Russia	40,000
17	Myanmarese	Bangladesh	193,000
17	Somalis	Kenya, Ethiopia, Yemen	460,300
15	Burundians	Tanzania	240,500
14	Myanmarese	Malaysia	49,000
14	Rwandans	Uganda	17,300
12	Congolese (Kinshasa)	Tanzania, Zambia, Rwanda, et al.	300,200
12	Myanmarese	Thailand	200,000
8	North Koreans	China	11,000
5	Sudanese	Chad	268,000
TOTAL 8,177,800) 8,456,800 for 10 years or more)			

المصدر: اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين، 2009

وفي الحين الذي يستجيب فيه الساسة وصناع القرار والمانحون لاحتياجات حالات الطوارئ فيغدقون بالأموال ما بين إغاثة ودعم فإن ذلك ما يلبث أن يضمحل مع مرور الوقت حتى تصبح قضية مثل قضية اللاجئين طويلة وشائكة ومهملة بما لا يستدعي أموال المانحين ولا اهتمام الإعلام.

فاليوم يسلط الإعلام أضواءه الخافتة فقط على الهجرات الجماعية أوالعودة الجماعية للأوطان وينتقي منها الأقرب والأسهل ليوثقها وينشرها، حيث أن قصص معاناة اللاجئين القابعين في أماكن تعيسة في ظروف عصيبة بالقرب من الحدود النائية لا تستهوي جهود الإعلاميين ولا أجندة مؤسسات الإعلام، فيمسي اللاجئون قضيةً منسيةً في الساحة الدولية. ويصف ذلك خبير الاقتصاد من جامعة أوكسفورد «توم كولمان» بقوله: «حتى رواد العمل الإغاثي والإنساني لديهم ميل للتركيز على اللاجئين الجدد وحالات الطوارئ المستحدثة وعلى برامج واسعة النطاق لإعادة اللاجئين لأوطانهم». وبذلك تبقى مخيمات اللاجئين وأماكن تجمعهم مستمرة في الانتشار كجُزر معزولة يبقي وجودها دعم المجتمع الدولي لها أو أنه يهملها بالكامل.

«إن إدانة الأشخاص الذي لاذوا بالفرار من الاضطهاد بجعلهم قابعين في الحبس لما تبقى من أعمارهم هو أمر مشين، ومهدر للوقت والجهد، ورياءي ومنافق، وغير قانوني وغير أخلاقي، ويأتي بعواقب غير حميدة»

- ميرل سميث من اللجنة الأمريكية لشؤون اللاجئين والمهاجرين، مؤلف كتاب «تخزين اللاجئين: إنكار للحقوق وتضييع للإنسانية»

التوصيات

إنهاء «التسول» من معادلة اللاجئين

بالرغم من كثافة الشكاوى التي تقدمها منظمات الإغاثة، والتي تعتمد في إغاثتها غالباً على التبعية، فإن وجود مثل تلك المنظمات التي تقدم المساعدات يعد أمراً ضرورياً بلا أدنى شك، لكن اعتمادها على الدول المانحة، والتي تستخدم أموالها غالباً كـ «كرة قدم سياسية»، أعاق قدرة تلك المنظمات على العمل بفاعلية دون تدخل تلك الدول في سياساتها. وتواجه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالياً عجزاً يقدر بـ 1.6 مليار دولار أمريكي من أصل 1.9 مليار دولار خُصصت لدعم اللاجئين السوريين في لبنان. إلى جانب ذلك، فإن الأونروا أعلنت بأن خزينتها ربما ستنفذ تماماً بحلول شهر أكتوبر 2015[55]. ويواجه البرنامج العالمي للغذاء التابع للأمم المتحدة الأزمة ذاتها أيضاً، حيث كان يقدم للاجئين السوريين 27 دولاراً أمريكياً شهرياً لتأمين الغذاء، لكنه قام في يناير/كانون الثاني بتقليص المساعدات إلى 19 دولاراً، ثم قلصها مرة أخرى إلى 13.50 دولار أمريكي في الأول من يوليو[65].

> "هذه قاعدة مؤتمرات المانحين، الأموال التي يتم التعهد بتقديمها لا تصل عادةً"

وغالباً ما يعتمد تمويل المشاريع التي تتعلق بتقديم الدعم لدفعات جديدة من المهاجرين أو التعامل مع فصل شتاءٍ قاسٍ على مؤتمرات المانحين. لكن، وكما ذكر الكاتب «جوناثان كاتز» في كتابه «الشاحنة التي مرت: كيف أنقذ العالم هاييتي وترك وراءه كارثة»، فإن تلك المؤتمرات عادةً ما تكون زائفة، فيقول كاتز: «هذه قاعدة مؤتمرات المانحين، الأموال التي يتم التعهد بتقديمها لا تصل عادةً".

وتقوم الحكومات الأجنبية عادة، كوزارة الخارجية الأمريكية على سبيل المثال بتقديم وعود وتعهدات بأموال طائلة، وتحصل على تغطية إعلامية واسعة، لكن تلك الوعود في الحقيقة تحتاج إلى موافقة مسؤولين آخرين غير مهتمين «بالبطولات الدبلوماسية» التي يقدمها المتعهدون، ويرون أن الاستفادة من الأموال في بلادهم يعد أكثر فائدة.

ويقول كاتز أيضاً بأن هناك نوعاً من «خفة اليد» في مثل هذه المؤتمرات، حيث أن «واحداً من أساليب المانحين هو التعهد بتقديم أموال خصصت قبل ذلك لمشاريع قائمة بالفعل، أو اعتبار تلك المنح جزء من الإعفاء من الديون، وفي النهاية وعندما يقل الاهتمام بالقضية ويزول الحماس في التعامل معها، كل دولة تهتم بأشياء أخرى غير الوعود التي قامت بتقديمها». ومن النادر أن يقوم الإعلام بمتابعة مدى وفاء الدول المانحة بالتزاماتها على مدى أشهر أو سنوات، كما يصعب على الرأي العام أن يقوم بملاحقة تلك الدول.

وتتشكل في غزة مؤسسة جديدة تدعى «متابعة الدعم الدولي لفلسطين» حيث تكمن مهمتها الأساسية في إنتاج وتوزيع الأبحاث والدراسات النقدية المعنية بالدعم الدولي لفلسطين، بهدف تحفيز الحوار وتبادل الآراء حول كيفية تغيير الوضع الحالي لهذا الدعم، إضافة إلى بناء مجتمع مترابط من نقّاد الدعم والعاملين في المجالات الخيرية المهتمين بالعدالة المتعلقة بالدعم، والعاملين في هيئات الدعم المختلفة المهتمين بمراجعة آليات المجال، بالإضافة إلى من يؤيد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بمن فيهم القيادات الفلسطينية المحلية. وتقول المنظمة "إن للفلسطينيين الحق في متابعة الدعم للتأكد من احترام أولوياتهم».

ومن المهم تشجيع مثل تلك المبادرات التي تقودها القواعد الشعبية لخدمة قضايا اللاجئين طويلي الأجل، ولمراقبة استلام واستخدام الأموال التي تصل من الحكومات التي تقدم دعمها اعتماداً على آلية معينة (تُحدد وفقاً لمعايير كالناتج المحلي الإجمالي والحِمل الحالي من المهجرين قسرياً الذين يتم احتواؤهم) في كل مرة تتواجد فيها مثل تلك المسائل (كأعداد اللاجئين وطول مدة لجوئهم)، فقد حان الوقت للتوقف عن دفع ضحايا الحروب والكوارث الأخرى للتوسل من أجل الحصول على حقهم في البقاء.

دمج برامج بناء القدرات والتنمية في خططها ونفقاتها منذ البداية

إن أكثر الأمثلة على سوء إدارة أزمة اللاجئين مأساويةً هي قضية اللاجئين الفلسطينيين، والذين يُعدون أقدم اللاجئين وأكثرهم عدداً في العالم. ومنذ بداية تلك الأزمة عام 1949، قامت الأنروا -بتمويل من الدول المانحة- بصرف نحو 16.5 مليار دولار لدعم وإعالة اللاجئين الذين كان يقدر عددهم في ذلك الوقت بحوالي 670,000 فرد (أي 25,000 دولار للاجيء الواحد)[75]. في ذلك الوقت، لم يعتقد كثيرون أنه يمكن لتلك الأزمة أن تستمر لفترة طويلة، لكن هذا ما يُعتقد عادةً في بدايات الأزمات المتعلقة باللاجئين طويلي الأجل.

ويقول "أكسفورد كهلمان": "إنه لمن الأفضل أن يتم التخطيط لحل الأزمة باعتبارها أزمة لاجئين طويلي الأجل على أن يتم التعامل معها كأزمة آنيّة. يمكن التخلي عن تطبيق البرامج التي تهدف إلى الدمج المحلي فقط في حالة واحدة، وهي أن يظهر جلياً منذ العام الأول أن اللاجئين سيتمكنون قريباً من العودة إلى ديارهم».

» لمن الأفضل أن يتم التخطيط لحل الأزمة باعتبارها أزمة لاجئين طويلي الأجل على أن يتم التعامل معها كأزمة آنيّة «

وبالرغم من أهمية المباشرة في بعض البرامج كتوفير الخيام والطعام للاجئين في بداية الأزمة، إلا أنه يجب إعطاء برامج التطوير والاكتفاء الذاتي الأولوية بمجرد انتهاء مرحلة الطوارىء، لكن هذه ليست السياسة المتبعة حالياً في التعامل مع تلك الأزمات. لا يزال الدعم الدولي يعتمد على الميزانية المخصصة للإغاثة الإنسانية، وبالتالي من الطبيعي أن يسبق التمويل التخطيط لإدارة تلك الأزمات والمباشرة في حلها.

ويقول نائب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "أليكساندر أينيكوف": "إن المباشرة في البرامج الإغاثية في حالات الطوارىء تبدأ بمجرد وصول الدعم من الدول المانحة. بعد ذلك، تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات غيرحكومية أخرى بالانتقال إلى أشكال أخرى من تقديم الدعم، بتأمين من مصادر التمويل الإنسانية. ويطلق على نموذج الدعم والمساعدة المقدم للاجئين طويلي الأجل حالياً اسم الرعاية والدعم».

وفي أبريل 2014، قامت مجموعة من المنظمات المعنية بالتطوير، والدول المتأثرة، والدول المانحة، والأكاديميين وبعض مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني بالتعاون سوياً وتكوين ما أسمته بـ «تحالف الحلول» والذي «يقوده هدف واضح والتزام بإيجاد الحلول لمشكلة اللجوء طويل الأجل وإعادة التفكير في إدارة هذه الأزمة» حيث يهدف هذا التحالف إلى «تعزيز وتمكين انتقال اللاجئين من مرحلة التبعية إلى مرحلة الاعتماد على الذات والتطوير». وتستهدف أولى المشاريع التجريبية للتحالف كل من الصومال وزامبيا. ويبقى السؤال يتمحور حول كيفية تغيير الأنظمة ليترتب عليها اتخاذ إجراءات فعلية، وهو ما يتطلب إقحام اللاجئين في كل مرحلة.

دعم الدول المستضيفة والمطالبة بتطبيق المعايير

عدد قليل فقط من دول العالم يحمل هم اللاجئين الذين أصبحت قضيتهم كارثية. في عام 2014 قامت الدول النامية باستضافة ما يزيد عن 86 ٪ من اللاجئين حول العالم في حين استضافت ذات الدول 70 ٪ قبل عشرة أعوام. وكانت تركيا أكبر مأوى للاجئين، حيث لجأ إليها 1.6 مليون إنسان، بينما كانت أفغانستان أكبر مصدر للاجئين على مدى 33 عاماً وتلتها سوريا في المرتبة الثانية حيث بلغ تعداد اللاجئين السوريين 2.47 مليون[85].

> ويتوجب على الدول المستضيفة أن تمنح اللاجئين الحق في العمل في المقام الأول

ولكي تستطيع وتوافق الدول المستضيفة على استضافة المزيد من اللاجئين المستمرين في التدفق بأعداد أكبر والتعامل معهم بشكل إنساني، فلا بد لها من تلقي مساعدات كافية لتعزيز بنيانها الاقتصادي بما يكفل للاجئين حقوقهم وبما يعود بالنفع على مواطنيها أيضاً. ويتوجب على الدول المستضيفة في المقابل أن تمنح اللاجئين الحق في العمل في المقام الأول حيث لا يتطلب هذا أكثر من الاعتراف بحق مكفول في معاهدة عام 1951 والتي أسست النظام الدولي للتعامل مع اللاجئين.

في عام 2014، تم تقييم وضع ما يقارب 5 مليون لاجئ في 18 دولة مختلفة وقد تم الكشف عمن نسبتهم 45 ٪ ممن حُرموا من حقهم في العمل بينما تعاني النسبة المتبقية من التمييز حيال الحصول على فرص

عمل[95]. ومما يجدر ذكره أن اتفاقية اللاجئين تجيزوضع بعض المحددات لوصول الأجانب لفرص العمل إلا أنها ترفض هذه المحددات حال اجتياز اللاجئ لثلاثة أعوام من السكن في الدولة المستضيفة أو حال زواجه من مواطن أو مواطنة من الدولة المستضيفة.

هل يتوجب علينا بناء مخيمات اللجوء؟

يمكن وصف المخيمات ببساطة بأنها أماكن يقطن فيها اللاجئون وتعمل فيها في أغلب الأحيان المؤسسات الإغاثية ومؤسسات حكومية تابعة للدولة المستضيفة لتقديم المساعدة للاجئين، ولكن العلامة الفارقة للمخيمات هي محدودية الحقوق والحريات التي يتمتع بها اللاجئون في المخيمات بالإضافة إلى حرمانهم من القدرة على اتخاذ القرارت التي تتوافق مع طموحاتهم وأهدافهم. وفي عام 2012 كان يقطن ما يقارب نصف اللاجئين حول العالم في مخيمات حيث بلغ معدل أعدادهم في المخيم الواحد 11,400[06].

وقالت المفوضية السامية للاجئين في تصريح صحفي مؤخراً بأنه وحسب خبرتها في التعامل مع الأزمة، فإن للمخيمات آثارا سلبية على كل الأفراد المعنيين، حيث أن الحياة في المخيمات تولد حالة من الاتكالية مما يزيد من عجز اللاجئين عن إدارة شؤون حياتهم ويفاقم حالتهم النفسية المصاحبة للجوئهم، كما أنها توجِد عدداً من العقبات التي تحول دون تبني حلول فعالة للمشاكل العدة التي يواجهها اللاجئون[16].

وتكمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالإشارة إلى أنه وبالرغم من وجود تلك المشاكل والتحديات إلا أن العديد من اللاجئين يقررون السكن خارج المخيمات حال استطاعوا ذلك، وفي حال شكّل هذا الانتقال اختراقاً للقوانين والسياسات الوطنية فإن اللاجئين يواجهون عواقب وخيمة مثل الاعتقال أو مصادرة وتدمير أملاكهم ومشاريعهم. وفي حال قام اللاجئون بفعل ذلك فإنهم قد يخسرون تسجيل حالتهم لدى

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مما يفقدهم الحق في الحصول على حماية مناسبة. وفي الوقت ذاته، يقول البعض بأن هناك جوانب سلبية لعدم توفير مخيمات رسمية للاجئين حيث أن المخيمات تيسر على الدول المستضيفة شؤون مراقبة اللاجئين وتتبع المجموعات التي تتبنى العنف. إلى جانب ذلك، تتيح المخيمات مجالاً أوسع للتحكم بحالات الطوارئ حيث تمكّن من التعرف على وضع اللاجئين وتقييم حاجاتهم وتأمين الحماية المناسبة لهم بأسرع وقت.

يعيش اللاجئون السوريون – والذين يواجهون الأزمة الأسوأ – خارج المخيمات ويفتقدون إلى المسكن الآمن خلال الشتاء القارس أو الصيف الحار. وعلاوة على ذلك فإن عدم وجود مخيمات خاصة باللاجئين يفضي إلى عدم وصول أدوية لازمة وخدمات أساسية للكثيرين من اللاجئين القاطنين في أماكن نائية حيث لا تجمعهم مخيمات معينة.

ويؤيد الأستاذ المشارك من مركز جامعة جون هوبكينز لدراسات اللاجئين والتصدي للكوارث "كورت روبنسون" أن وجود المخيمات يساعد في مركزة توزيع الخدمات وبالتالي توفير حماية أكبر للاجئين، وتعقب على ذلك بقولها: «اليوم لدينا تكنولوجيا متنقلة تمكننا من التواصل مع الناس. نحن نوثق التكاليف الباهظة التي نتكبدها جراء المكوث الطويل للاجئين في المخيمات. يجب علينا العثور على حلول جديدة وتطبيقها بسرعة». ويتفق المرصد الأورومتوسطي مع «روبنسون" ويشدد على ما دعى إليه من حقوقٍ للاجئين يتمتعون بها أينما ذهبوا. «علينا أن نوجِد مخيمات افتراضية على شكل حزمة من الخدمات المحمولة التي يمكن للاجئين الوصول لها عبر بطاقات تعريفية إلكترونية. البشر لهم حق التنقل وحق التمتع بحياة أفضل».

مشاركة الأعباء في ظل إحتمال متزايد لإعادة التوطين

تركز القوارب التي تنقل المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر الأبيض على الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في التخفيف من الأعباء الواقعة على الدول المستضيفة، حيث أن الحكومات الغربية غالباً ما يكون لها يد في تأجيج الصراعات التي تتسبب في أفواج من اللاجئين.

وبالرغم من طول الفترة التي يقضيها اللاجئون وهم في حالة تشرد، فإن الدول البعيدة عن أماكن تكدس اللاجئين لا تأبه لتحمل مسؤوليتها في استقبال نسبة معينة من اللاجئين. وتقول في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الدول الأعضاء قبلت باستقبال 150,000 لاجئ سوري بينما استضافت الدول المجاورة لسوريا، مثل تركيا والأردن ولبنان والعراق، أكثر من 3 مليون لاجئ سوري[26]. ويقول الأمين العام لمنظمة العفو الدولية "ساليل شيتي" في تقرير نُشر في اليوم العالمي للاجئين عام 2014[36]: "نحن نشهد أسوأ كارثة لجوء معاصرة، حيث يكافح الملايين من النساء والرجال والأطفال من أجل النجاة من حروب ضروس ومن شبكات تهريب الأفراد ومن الحكومات التي تلهث خلف مصالح سياسية بدلاً من رعاية الإنسان رعاية كريمة".

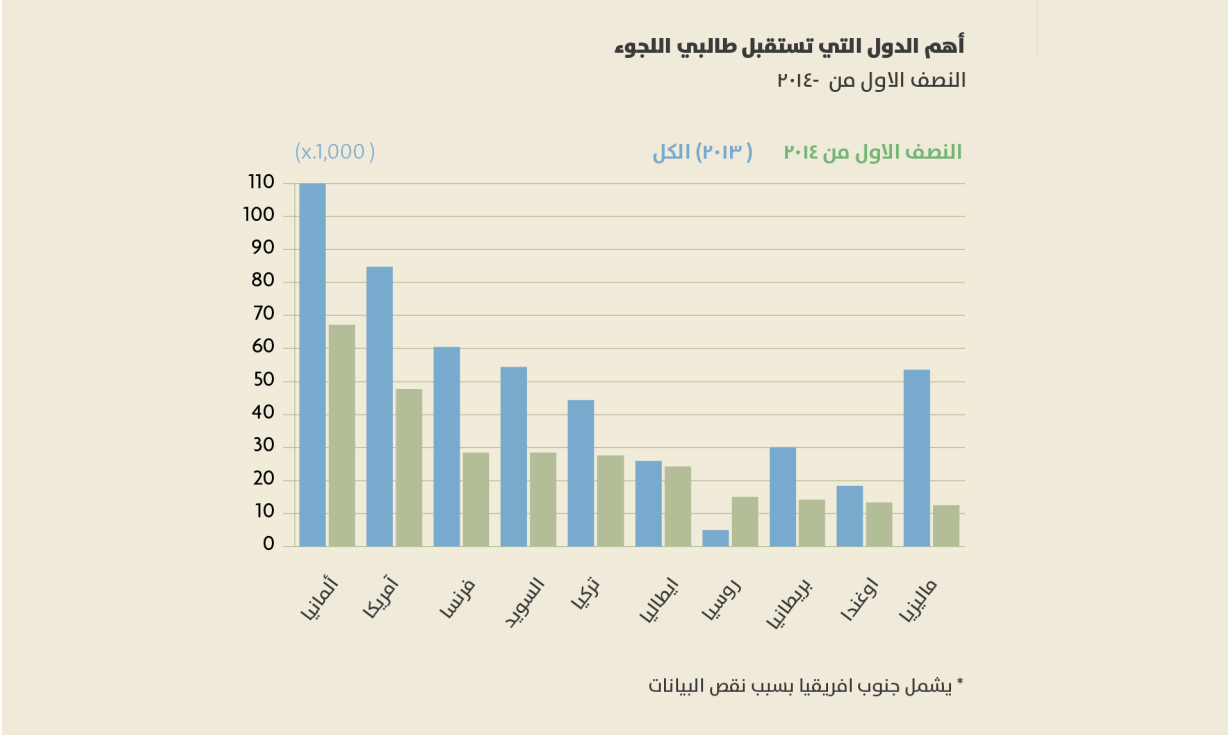

ودعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الحكومات الأخرى لاستقبال 130,000 لاجئ سوري فقط من بين 4 مليون باتوا مهجرين من بيوتهم اليوم، ولكن حتى هذه اللحظة فإن هذه الحكومات قبلت بأقل من 90,000 لاجئ سوري فيما وعدت دول الاتحاد الاوروبي باستقبال قرابة 45,000 لاجئ سوري[46]. ولمواجهة أفواج اللاجئين المهاجرين عبر القوارب البحرية فقد قامت لجنة أوروبية بتقديم مقترح لإعادة توزيع

اللاجئين الجدد بشكل أكثر مناسبةً وعدلاً بين دول الاتحاد، وبذلك سينتقل 24,000 لاجئ من إيطاليا و16,000 من اليونان إلى دول أوروبية أخرى بُناءً على جدول معين يتخذ من عدد السكان والناتج القومي المحلي ونسبة البطالة وعدد اللاجئين القدامى معاييراً لتوزيع اللاجئين الذي سيتم نقل مكان لجوءهم، وفي مقترح آخر تم تقديم طرح نقل 20,000 لاجئ سوري من مخيمات في تركيا والأردن ولبنان[56].

ولكن مثل هذه المقترحات تواجَه بمعارضة شديدة. وفي حين أن لا أحد يعترض على وجوب توفير المساعدة لإيطاليا ولبنان إلا أن هناك معارضة لتلقي أوامر باستقبال أعداد معينة من اللاجئين، ففرنسا وألمانيا اللتان كان من المتوقع أن تستقبلا أكثر من 30 ٪ من اللاجئين تقدموا بطلب للحصول على نسبة «أكثر عدلاً» من تقاسم أعباء اللاجئين. ولذلك طالب وزير الداخلية الفرنسي "بيرنرد كيزينوف" بإقامة مراكز انتظار في إيطاليا واليونان حيث يتم التمييز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية والمهاجرين لأسباب تتعلق بالاضطهاد، والذين يحميهم قانون اللجوء السياسي. وتقول أسبانيا أن اللجنة المختصة أهملت نسبة البطالة بين المواطنين الأسبان والتي تبلغ 23 ٪. وما يزيد من تذمر تلك الدول هو أن قانون الاتحاد الأوروبي يعفي كل من بريطانيا وإيرلاندا والدنمارك من خطة إعادة نقل اللاجئين، وفي ذلك يمكن القول بأن بريطانيا هي أكثر الدول التي يُشرع انتقاد إعفائها حيث أنه وفي العام الماضي أبدت الحكومة البريطانية قبولها استضافة 500 لاجئ سوري قبل نهاية عام 2017 خضوعاً للحملة التي دعمتها صحيفة "الإنديبندنت" البريطانية والتي كان هدفها الضغط على الحكومة البريطانية لفتح أبوابها أمام اللاجئين من ذوي الحاجة الأَمَسّ.

ودخل 187 لاجئا سورياً فقط إلى بريطانيا منذ يناير/كانون الثاني من عام 2014، في حين قال رئيس الوزراء أن الحكومة ستزيد من أعداد اللاجئين السوريين من ذوي الحاجة القصوى الذين سوف تستضيفهم بريطانيا والذين لن يجتاز عددهم الـ 1,000 لاجيء كما صرح رئيس الوزراء البريطاني، وهو عدد قليل جداً إذا ما قورن بأعداد اللاجئين السوريين الذين استضافتهم دول أوروبية شقيقة لبريطانيا، فعلى سبيل المثال استعدت ألمانيا لاستقبال 30,000 لاجئ سوري بينما أبدت السويد ترحابها لـ 2,700 لاجئ سوري وسويسرا لـ 3,500 والنمسا لـ 1,500 لاجئ[66].

أما الولايات المتحدة فإنها لم تفعل إلا القليل منذ بداية الكارثة حيث أنها أدخلت ما لا يزيد عن 853 لاجئ سوري، وقد جذب هذا الأمر اهتمام أربعة ممثلين من مجلس النواب الأمريكي ليدعو الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلى السماح لزيادة أعداد اللاجئين السوريين اللاجئين إلى الولايات المتحدة ليصل إلى 65,000. وقد أحالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 12,000 لاجئ سوري ليتم استضافتهم في الولايات المتحدة بيد أن هذا الرقم تم تقنينه استجابة لمعايير وضعتها الولايات المتحدة تنص على عدم صلة اللاجئين بأي من أطراف النزاع في سوريا[76].

ورغم كل ذلك إلا أن عدداً من السياسيين المحافظين الأمريكيين يعارضون الترحاب باللاجئين السوريين خوفاً من تحول الشباب السوري يوماً ما إلى إرهابيين يهددون الأمن القومي الأمريكي.

وتقول "داريل جريسجرابر" وهي محامية في مؤسسة Refugees International: "إن سياسة نقل اللاجئين تستخدم كوسيلة لتوفير الحماية للأفراد المهددين بالخطر وليست وسيلة للتخفيف عن الدول التي أنهكها استقبال اللاجئين. هل يجب علينا العمل لتوفير ما هو أكثر من الحماية؟ هذا سؤال مشروع وأعتقد بأنه يتوجب علينا إجابته. يجب علينا التفكير بالأسباب التي تدفع كل هؤلاء الناس للفرار والتساؤل عن مسؤوليتنا تجاه جلبهم هنا حال أردنا الالتزام بتقديم المساعدة الإنسانية والحد من الفقر والقضاء على النزاعات. سياسياً سوف يكون الأمر محل صراع كبير".

ويشير كل من "جريسجرابر" و"روبنسن" إلى أن الكثير من الدراسات التي أجريت تثبت أن المجتمعات التي تحتضن اللاجئين وتدمجهم في إطارها الاجتماعي هي ذاتها المجتمعات التي تتقدم وتتطور. ما يهم في هذا الأمر هو السؤال التالي: كيف نغير من طريقة التفكير لهذه الوجهة؟ يقول "روبنسن": "تستغل كثير من الحكومات خوف الناس من الغرباء فتقول لهم إنها عاجزة عما يشاؤون لها أن تعجز عنه. ولكن في الحقيقة نحن لسنا عاجزين. نحن لسنا عاجزين عن استقبال اللاجئين، ويمكننا ويجب علينا فعل المزيد من أجل اللاجئين. علينا أن نتوقف عن الشكوى والتذمر من الآثار قصيرة المدى ونركز على المنفعة التي نحصل عليها من فعل الصواب. بالنظر إلى أن أغلب المجتمعات الغربية تتكون من البالغين والكبار في السن، فإن الترحاب بمهاجرين يافعين يصبح واجباً".

وضع الفلسطينيين الخاص: الحاجة لاستعادة حقوقهم

قالت خبيرة اللاجئين الدولية "جريسجرابر" عن دور مؤسستها- مركز جامعة جون هوبكينز لدراسات اللاجئين والتصدي للكوارث- أنه ورغم أن مؤسستها تركز على الكوارث المنسية إلا أن كارثة الفلسطينيين ليست من ضمن الكوارث التي تركز عليها المؤسسة وذلك لأسباب تعود لارتباط كارثة اللاجئين الفلسطينيين بالتاريخ والسياسة المعقدين. ويعكس ما قالته "جريسجرابر" حقيقة اعتقاد العالم أن الأونروا والناشطين هم من يتكفلون بأمر اللاجئين.

وتعاني الأونروا من مشكلة جسيمة في عجزها عن توفير ما هو لازم للفلسطينيين فمهمتها لا تشمل توفير الحماية وكل ما تستطيع توفيره هو الإغاثة والتي لا تشمل جميع الجوانب. كما أدى الاعتماد على مانحين مُسيَّسِين ومشتتي الانتباه إلى حالة من العجز تسببت في توقف تقديم خدمات أساسية مثل تكاليف استئجار مساكن للاجئين الفلسطينيين حديثي القدوم الى لبنان.

ويقول المفوض العام للأونروا "بيري كراهنبول": "تعاني الأونروا حاليا من نقص مالي يقدر بـ101 مليون دولار أمريكي يحد من تقديم خدمات أساسية منها التعليم لنصف مليون طفل خلال عام 2015. ما تستطيع الأونروا فعله الآن هو دفع الرواتب وتغطية تكاليف الأنشطة حتى شهر سبتمبر/أيلول، حيث جاء حديثه في مقابلة مع صحيفة «ذا ديلي ستار» اللبنانية[86] والتي نشرت اقتباساً لمحتج فلسطيني يقول: «لقد بتنا نتسول لسبعة وستين عاماً. نتسول من الأونروا والدول المانحة منذ النكبة عام 1948[96]."

وجاء قول هذا الفلسطيني أبلغ مما قد يقوله خبير سياسي، فتكديس البشر بهذه الطريقة يشكّل شذوذاً أخلاقياً حان الوقت لوضع حد له.

وينص قرار الأمم المتحدة رقم 194 على أن اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم والعيش في سلام لهم الحق المُوجِب في ذلك، وبأسرع وقت ممكن، بينما يجب تعويض أولئك الذين لا يرغبون في العودة عن ممتلكاتهم أو ما لحق بها من ضرر. ويشارك المرصد الأورومتوسطي الفلسطينيين ومناصريهم في كل مكان الإصرار على ضرورة تنفيذ الأونروا والدول الأعضاء فيها لهذا القرار ويطالب إسرائيل بالقيام بالالتزام الواجب عليها بموجب ذلك أو فرض العقوبات عليها في حال رفضت.

وحال حدث ذلك فإن تعامل لبنان مع اللاجئين الفلسطينيين فيها لن يتسبب بضرر لتنفيذ القرار، وعن ذلك يكتب "ريكس برانين" على شبكة البحث في شؤون اللاجئين الفلسطينيين ويتساءل: «هل من مصلحة لبنان أن تبقي ربع مليون أو أكثر من اللاجئين فيها فقراء ومهمشين؟ إن منح اللاجئين الفلسطينيين الحقوق المدنية والاقتصادية –وهو ما نص عليه بروتوكول الدار البيضاء الذي تبنته جامعة الدول العربية في عام 1965 وصادقت عليه لبنان– سيقلل من ظهور التطرف ويعين على التفرغ للتحاور على قضايا أخرى مثل تسلح الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها[07]."
ويجدر بالذكر أن توطين الفلسطينيين في لبنان قد حرمه الدستور اللبناني تحريما واضحاً منذ اتفاقية الطائف في عام 1989. ورغم ذلك فإن الجماعات الفلسطينية في لبنان تكاد جميعها تُجمع على القبول بالحقوق المدنية عوضاً عن المواطنة بما في ذلك حق العمل بأي مهنة على أن يُعامَلَ الفلسطيني ويتقاضى راتباً كما العاملون اللبنانيون.

وحسب إحصائيات قامت بها منظمة العمل الدولية فإن ما يساهم به اللاجئون الفلسطينيون في الاقتصاد اللبناني يبلغ 300 مليون دولار أمريكي سنوياً وتأتي غالبية هذه المساهمة من المناطق القروية حيث يقطن جل الفلسطينيين. تأتي هذه المساهمة بهذا الحجم رغم القيود المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين والتي تحد من إمكانياتهم.

والنتيجة المتوقعة للتضييق القائم هي بالتأكيد مزيد من الاضطراب والفوضى كما هو الحال اليوم في مخيم عين الحلوة.

لقد حان الوقت ليقف المجتمع الدولي مع الحكومة اللبنانية لدعم حاجاتها لتوفير أساسيات العيش الآمن والمستقر والكريم للفلسطينيين الذين ينتظرون نيل حقهم المُستَحَق في موطنهم الأصلي، وعلى الحكومة اللبنانية تعديل قوانينها لتصبح أكثر عدالة واتساقاً مع حقوق الإنسان في تعاملها مع اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها.

الهوامش والمراجع

1 Diana Al Rifal, "Syrian refugees near four million amid intense fighting," AlJazeera, June 6, 2015 http://www.aljazeera.com/news/2015/06/syrian-refugees-million-intense-fighting-150606051731216.html

2 "World at War," UNHCR, June 18, 2015 http://www.unhcr.org/558193896.html

3 Sara Bonfanti and Cameron Thibos, "Worldwide protracted refugee and IDP populations," cameronthibos.com, Dec. 1 http://www.cameronthibos.com/pubs/141215_mpc_maps.shtml

4 Refugee crisis calls for aid rethink, Al Arabiya WEF panel hears," alarabiya.net, May 23, 2015 http://english.alarabiya.net/en/business/economy/2015/05/23/Watch-live-Al-Arabiya-panel-at-WEF-in-Jordan.html

5 Refugee Figures, UNHCR http://www.unhcr.org/pages/49c3646c1d.html

6 Warehoused Refugee Populations," USCRI, Dec. 31, 2008 http://www.uscrirefugees.org/2010Website/5_Resources/5_5_Refugee_Warehousing/5_5_4_Archived_World_Refugee_Surveys/5_5_4_7_World_Refugee_Survey_2009/5_5_4_7_1_Statistics/Warehoused_Refugee_Populations.pdf

7 Internally Displaced Persons Figures, UNHCR http://www.unhcr.org/pages/49c3646c23.html

8 Annual Risk Analysis 2015," Frontex, April 2015 http://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Annual_Risk_Analysis_2015.pdf#page

9 Migrant deaths soar in Mediterranean," International Organization on Migration, April 14, 2015 http://www.iom.int/news/migrant-deaths-soar-mediterranean

10 World at War," UNHCR, June 18, 2015 http://unhcr.org/556725e69.html#_ga=1.4910067.1701690758.1339041864

11 http://www.dailystar.com.lb/Business/Local/2015/May-19/298440-imf-political-paralysis-taking-toll-on-economy.ashx

12 Refugees most dangerous crisis in Lebanon, Derbas warns," The Daily Star, May 14, 2015 http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/May-14/297885-refugees-most-dangerous-crisis-in-lebanon-derbas-warns.ashx

13 Peter Schwartzstein, "Syrian refugees in Lebanon camp reliant on 'hell water' that reduces metal to rust," The Guardian, May 26, 2015 http://www.theguardian.com/global-development/2015/may/26/syrian-refugees-lebanon-shatila-camp-hell-water

14 Jean Aziz, "Lebanon's continued electricity cuts portend disaster," Al-Monitor, January 12, 2015 http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/01/lebanon-electricity-supply-debt-disaster.html#ixzz3bU8ZIxgx

15 World Bank, Lebanon: Economic and social impact assessment of the Syrian Conflict, 20 September 2013, p.68, available at: http://wwwwds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/09/24/000333037_20130924111238/Rendered/PDF/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf

16 Lebanon Bears the Brunt of the Economic and Social Spillovers of the Syrian Conflict," World Bank, September 24, 2013 http://www.worldbank.org/en/news/feature/2013/09/24/lebanon-bears-the-brunt-of-the-economic-and-social-spillovers-of-the-syrian-conflict

17 Venetia Rainey, "Lebanon: No formal refugee camps for Syrians," AlJazeera, March 11, 2015 http://www.aljazeera.com/news/2015/03/lebanon-formal-refugee-camps-syrians-150310073219002.html

18 Mohsen Moh'd Saleh (Editor), "Condetions of the Palestinian Refugees in Lebanon", Al-Zaytouna Ceter for Studies & consultations. 2012. http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/BooksZ/Book_Pal-Refugees_Leb_Conditions/Pal-Refugees_Leb_Conditions_CH1.pdf

19 Mohsen Moh'd Saleh (Editor), "Condetions of the Palestinian Refugees in Lebanon", Al-Zaytouna Ceter for Studies & consultations. 2012. http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/BooksZ/Book_Pal-Refugees_Leb_Conditions/Pal-Refugees_Leb_Conditions_CH1.pdf

20 Devon Woznack, "Institutionalization of the Palestinian Refugee Camps in Lebanon," Anthos, Article 12, Volume 6, Issue 1, 2014 http://pdxscholar.library.pdx.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1049&context=anthos

21 R. Sayigh, "No Work, No Space, No Future: Palestinian Refugees in Lebanon," Middle East International, 2001.

22 http://english.al-akhbar.com/node/16259

23 Melkar el-Khoury and Thibaut Jaulin, "Country Report: Lebanon," EUDO Citizenship Observatory, Europe-

an University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, September 2012 http://eudo-citizenship.eu/docs/CountryReports/Lebanon.pdf

24 Sarah Weatherbee, "Lebanese support giving nationality to children of Palestinian fathers," The Daily Star, March 23, 2015 http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Mar-23/291777-lebanese-support-giving-nationality-to-children-of-palestinian-fathers.ashx

25 Thabit organization for the right of return, January 2011, http://thabit-lb.org/ar/default.asp?contentID=170

26 Restoring Dignity: Responses to the Critical Needs of Vulnerable Palestine Refugees in Lebanon 2012-2016, UNRWA, Sept. 28, 2011 http://www.unrwa.org/userfiles/2011100462423.pdf

27 Palestinian Employment in Lebanon," International Labour Organization and Committee for the Employment of Palestinian Refugees, 2012 http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_236502.pdf

28 Ibid

29 Maha Shuyab, "The Art of Inclusive Exclusions: Educating the Palestinian Refugee Students in Lebanon," Refugee Survey Quarterly, Vol. 33, No. 2, pp. 20-37. 2014

30 D. Chatty, "Palestinian Refugee Youth: Resilience, Coping and Aspirations," Refugee Quarterly, 28, 2009, 318-338.

31 Palestinian Employment in Lebanon," International Labour Organization and Committee for the Employment of Palestinian Refugees, 2012 http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_236502.pdf

University of Beirut, December

32 2010 http://www.unrwa.org/userfiles/2011012074253.pdf

33 Palestinian Employment in Lebanon," International Labour Organization and Committee for the Employment of Palestinian Refugees, 2012 http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_236502.pdf

34 Visualizing Palestine http://visualizingpalestine.org/visuals/palestinian-labor-force-in-lebanon-facts-and-figures

35 Palestinian Association for Human Rights "Witness",December 11, 2009 http://pahrw.org/ar/default.asp-?contentID279=

36 Palestinians protest Lebanese discrimination," World Bulletin, April 30, 2015 http://www.worldbulletin.net/todays-news/158558/palestinians-protest-lebanese-discrimination

37 Jad Chaaban, Hala Ghattas, et al, "Socio-Economic Survey Palestinian Refugees in Lebanon," American University of Beirut, December 31, 2010 http://www.unrwa.org/userfiles/2011012074253.pdf

38 Palestinian Employment in Lebanon," International Labour Organization and Committee for the Employment of Palestinian Refugees, 2012 http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_236502.pdf

39 Elizabeth Dickinson, "Palestinian child prodigy becomes doctor at age 20," The National, August 18, 2013 http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/palestinian-child-prodigy-becomes-doctor-at-age-20

40 Palestinian Refugees in Lebanon," ANERA, June 2012 http://www.anera.org/wp-content/uploads/2013/03/LEBRefugeeReport.pdf

41 Peter Schwartzstein, "Syrian refugees in Lebanon camp reliant on 'hell water' that reduces metal to rust," The Guardian, May 26, 2015 http://www.theguardian.com/global-development/2015/may/26/syrian-refugees-lebanon-shatila-camp-hell-water

42 Worldwide displacement hits all-time high as war and persecution increase," UNHCR, June 18, 2015 http://www.unhcr.org/558193896.html

43 Diana Al Rifal, "Syrian refugees near four million amid intense fighting," AlJazeera, June 6, 2015 http://www.aljazeera.com/news/2015/06/syrian-refugees-million-intense-fighting-150606051731216.html

44 UNHCR Mid-Year Trends 2014," UNHCR, January 7, 2015 http://unhcr.org/54aa91d89.html

45 Mohammed Zaatari, "Army on alert in southeast Lebanon over Syria clashes," The Daily Star, June 17, 2015 http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Jun-17/302508-army-on-alert-in-southeast-lebanon-over-syria-clashes.ashx

46 Families ripped apart as Palestinian refugees from Syria denied entry to Lebanon," Amnesty International, July 1, 2014 https://www.amnesty.org/en/articles/news/2014/07/families-ripped-apart-palestinian-refugees-syria-denied-entry-lebanon/

47 Statement from Chris Gunness UNRWA spokesperson," reliefweb, May 6, 2014 http://reliefweb.int/report/lebanon/statement-chris-gunness-unrwa-spokesperson

48 https://www.middleeastmonitor.com/news/middle-east/18896-lack-of-funds-forces-unrwa-to-suspend-housing-assistance-for-palestine-refugees-from-syria-in-lebanon

49 Esperance Ghanem, "Lebanese visa regulations cause more distress for Syrians," AlMonitor, January 22, 2015 http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/01/lebanon-security-regulations-syrian-refugees-visas.html#ixzz3csEt3ofu

50 UNHCR Lebanon, Water, Sanitation and Hygiene (WASH) quarterly update, May 18, 2015

51 UNHCR Lebanon, Water, Sanitation and Hygiene (WASH) quarterly update, May 18, 2015

52 UNHCR Lebanon, Water, Sanitation and Hygiene (WASH) update, February 2014, available at: http://reliefweb.int/report/lebanon/unhcr-lebanon-water-sanitation-and-hygiene-washupdate-february-2014

53 Sawsan Masri and Illina Srour, "Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile: 2013," International Labour Organization, 2014 http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf

54 Gordon Brown, "Educating the Syrian refugees of Lebanon," Times of Oman, June 10, 2015 http://www.timesofoman.com/Columns/3043/Article-Educating-the-Syrian-refugees-in-Lebanon

55 Mazin Sidahmid, "Europe envoy calls out refugee intake disparity," The Daily Star, June 20, 2015 https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Jun-20/302973-europe-envoy-calls-out-refugee-intake-disparity.ashx

56 Elise Knutsen and Jude Massaad, "As stipends dry up, refuges struggle to feed themselves," The Daily Star, July 3, 2015 http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Jul-03/304918-as-stipends-dry-up-refugees-struggle-to-feed-themselves.ashx

57 ibid

58 Facts and Figures About Refugees," UNHCR http://www.unhcr.org.uk/about-us/key-facts-and-figures.html

59 Palestinian Employment in Lebanon," International Labour Organization and Committee for the Employment of Palestinian Refugees, 2012 http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_236502.pdf

60 Displacement: The New 21st Century Challenge," UNHCR Global Trends 2012, June 19, 2013 http://unhcr.org/globaltrendsjune2013/UNHCR%20GLOBAL%20TRENDS%202012_V05.pdf

61 UNHCR Policy on Alternatives to Camps," UNHCR, 2013 http://www.unhcr.org/5422b8f09.html

62 Mazin Sidamed, "Europe envoy calls out refugee intake disparity," The Daily Star, June 20, 2015 https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Jun-20/302973-europe-envoy-calls-out-refugee-intake-disparity.ashx

63 World leaders' neglect of refugees condemns millions to death and despair," Amnesty International, June 15, 2015 https://www.amnesty.org/en/articles/news/2015/06/world-leaders-neglect-of-refugees-condemns-millions-to-death-and-despair/

64 Bill Frelick, "Syria refugees: Nowhere to go," EU Observer, June 17, 2015 https://euobserver.com/opinion/129148

65 Paul Adams, "Migrants: What can Europe achieve?" BBC, June 16, 2015 http://www.bbc.com/news/world-europe-33103246

66 Matt Dathan, "David Cameron says Britain will accept just 'a few hundred more' Syrian refugees despite 4 million displaced by war," The Independent, June 19, 2015

67 Martin Matashak, "Senate Dems call on Obama to resettle 65,000 Syrian refugees," The Hill, May 21, 2015 http://thehill.com/policy/defense/242873-senate-dems-call-on-obama-to-resettle-6k-syrian-refugees

68 Isolation, Exclusion and Dispossession of Palestine Refugees a 'Time Bomb' Says UNRWA Commissioner-General Pierre Krahenbuhl," UNRWA, June 16, 2015 http://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/isolation-exclusion-and-dispossession-palestine-refugees-time-bomb-says

69 Ghinwa Obeid, "Palestinians decry UNRWA cuts," The Daily Star, June 16, 2015 https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Jun-16/302263-palestinians-decry-unrwa-cuts.ashx

70 Rex Brynen, "First thoughts on Lebanon's new refugee legislation," PRRN, August 17, 2010 https://prrn-blog.wordpress.com/2010/08/17/first-thoughts-on-lebanons-new-refugee-legislation/

Euro-Mid Observer
FOR HUMAN RIGHTS
المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

Maison des Associations Rue des Savoises 15 CH-1205 Genève
جنيف – سويسرا

info@euromid.org
www.Euromid.org